مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)

الفقراء يتحدثون عن سبل حمايتهم

الفقر سياسات وتهميش لا حظوظ

إعداد

عبد العزيز الصالحي

2021

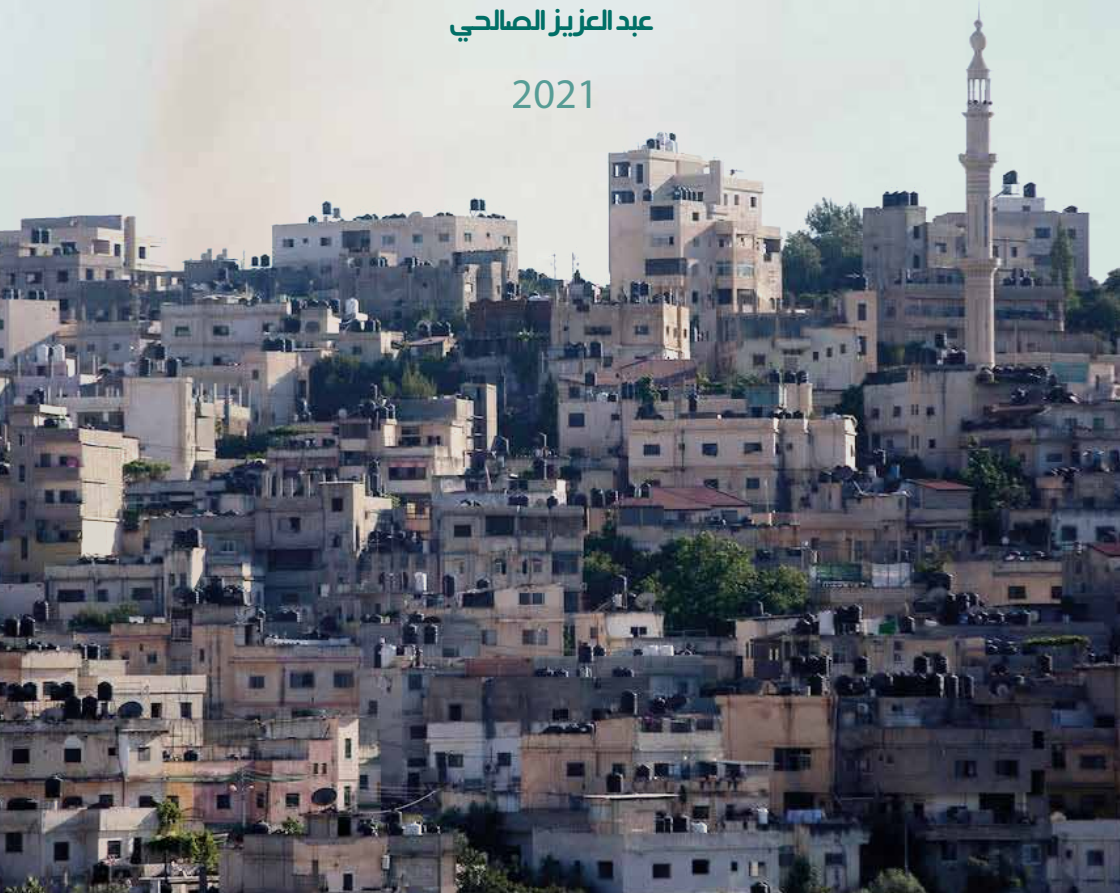

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)

الفقراء يتحدثون عن سبل حمايتهم: الفقر سياسات وتهميش لا حظوظ

مراجعة في برنامج التحويلات النقدية التابع لوزارة التنمية الاجتماعية

إعداد

عبد العزيز الصالحي

المتابعة والمراجعة

إياد الرياحي (باحث مؤسس/ مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية)

فراس جابر (باحث مؤسس/ مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية)

2021

المرصد هي مؤسسة بحثية متخصصة بدارسة وتحليل ونقد السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين والمنطقة العربية على المستوى الكلي والإجرائي، بدأت عملها عام 2012 من خلال مجموعة من الباحثين والمتخصصين في حقول التنمية وعلم الاجتماع والاقتصاد ويسعى المرصد الى متابعة السياسات الاجتماعية والاقتصادية والتدخلات التنموية ودراستها على أرضية تحقيق العدالة الاجتماعية.

جميع الحقوق محفوظة لمرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية

© 2021

فلسطين - رام الله

www.almarsad.ps
almarsad@almarsad.ps

هذه الدراسة مدعومة من مؤسسة روزا لوكسمبورغ بتمويل مقدم من الوزارة الفدرالية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، والآراء الواردة فيها هي من مسؤولية مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية ولا تعكس بالضرورة موقف مؤسسة روزا لوكسمبورغ

الفهرس

ملخص تنفيذي 1
تقديم 4
هدف الدراسة 7
منهجية عمل الدراسة 8
مفاهيم التنمية والحماية الاجتماعية والفقر: من العالمية الى المحلية 9
الفصل الاول: الحماية الاجتماعية والسياسات الحكومية 16
السياسات والفقر 17
الحماية الاجتماعية حق قانوني 18

الفصل الثاني: حول وزارة التنمية الاجتماعية 20
موازنات وزارة التنمية الاجتماعية 24
برامج مساعدات وزارة التنمية الاجتماعية وتوزيع الموازنة 26
برنامج المساعدات النقدية CTP 30
آلية الاستحقاق في برنامج التحويلات النقدية 31
بيانات حول المستفيدين/ات من برنامج التحويلات النقدية 32
منهجية عمل الوزارة وجمع المعلومات عن المستفيدين/ات 37
التحقيق والتدقيق فيما يتعلق ببرنامج التحويلات النقدية 38

عمل وزارة التنمية الاجتماعية في ظل جائحة كورونا 40
التحديات أمام وزارة التنمية الاجتماعية 43
الفصل الثالث: الفقراء ما بين المساعدات والواقع (دحض تهمة الكسل) 46
الأمراض المزمنة: عامود الفقر 48
الإعاقة تستنزف أفقر الفقراء 50
التأمين الصحي: الحاضر الغائب للفقراء 52
المساعدة في التعليم: أقساط مدرسية رمزية دون النظر للفجوات 53
تغيرات سلبية على الخدمات 54
من المساعدات الى التمكين: هل هذا ممكن؟ 56
الرضا والأماني البسيطة 57

خاتمة 58
التوصيات 60
المصادر والمراجع 64
المقابلات الميدانية 67

قائمة الجدول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	السياسات الوطنية والتدخلات السياساتية في ضوء الأولوية الوطنية السابعة	18
2	موازنة وزارة التنمية الاجتماعية في سنة 2017 وسنة 2018	23
3	توزيع الأسر والأفراد المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية حسب المنطقة للعام 2019	28
4	توزيع الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية وفقاً للمحافظة للعام 2019	30
5	الأسر التي ترأسها امرأة واستفادت من برنامج التحويلات النقدية في العام 2019	31
6	الأسر التي فيها شخص واحد على الأقل من ذوي الإعاقة واستفادت من برنامج التحويلات النقدية في العام 2019	31
7	الأسر التي فيها شخص واحد على الأقل من ذوي الإعاقة واستفادت من برنامج التحويلات النقدية في العام 2019	31
8	مجموع ما تم تقديمه للفقراء المسجلين لدى الوزارة في الفترة الواقعة بين 5 آذار 2020 ولغاية 5 حزيران 2020	35

ملخص تنفيذي

كشفت الدراسة عن أن أفقر الفقراء في الضفة الغربية وقطاع غزة يعيشون ظروفاً صعبة ناجمة عن الأمراض المزمنة والإعاقة الصعبة، والتي كانت السبب الرئيسي الذي دفعهم للتوقف عن العمل وإدراجهم تحت خط الفقر. وبالرغم من وجود عدة برامج لمساعدتهم من قبل وزارة التنمية الاجتماعية التي يعتبر برنامج التحويلات النقدية CTP أبرزها، إلا أن حالهم لم يتغير، لأن خروج الأفراد من دائرة الفقر يحتاج إلى سياسات تشاركية عبر قطاعية، وهو ما أكد عليه مسؤولو وزارة التنمية الاجتماعية.

ما زالت الوزارة تواجه عدة تحديات رئيسية تتمحور حول الموازنة المخصصة للوزارة، حيث لم تتجاوز موازنة وزارة التنمية الاجتماعية بأفضل أحوالها عبر السنوات (2017-2020) حاجز ال 6% من مجموع الموازنة العامة للحكومات الفلسطينية بالمعدل. ولو نظرنا للسنوات الأخيرة، نجد أنه في العام 2017 كانت الموازنة المرصودة لوزارة التنمية الاجتماعية تقدر بحوالي 826,381,000 شيقل (دون النفقات التطويرية)، منها 92% نفقات تحويلية و7% رواتب وأجور و1% مصاريف تشغيلية.[1] أما بالعام 2018 فكانت 839,764,500 شيقل (دون النفقات التطويرية)، كذلك انعكست فيها الموازنة على 92% نفقات تحويلية و7% رواتب وأجور و1% مصاريف تشغيلية.[2] وبخصوص الأعوام 2019 و2020 لا بد من الإشارة إلى أن الحكومة الفلسطينية أعلنت حالة الطوارئ فيما يتعلق بالموازنة العامة مما جعلها تعتمد نفس الموازنة بنفس الأبعاد للعام 2018، وذلك عقب الأزمة الحاصلة بين حكومة الاحتلال والحكومة الفلسطينية بعد أن قررت حكومة الاحتلال خصم جزء من عائدات الضرائب (المقاصة) بحجة أنها تذهب لعائلات الأسرى والشهداء، *فقررت السلطة الفلسطينية عقب ذلك عدم استلام الأموال المنقوصة، لذا لم يتم إقرار موازنة للعام 2019، وصدر قرار رئاسي رقم (26) لسنة 2019 يقتضي بتمديد الإنفاق

---

[1]- المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية 'مفتاح' بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية. "موازنة المواطن 2017 - وزارة التنمية الاجتماعية". رام الله: فلسطين. 2017

[2]- المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية 'مفتاح' بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية. "موازنة المواطن 2018 - وزارة التنمية الاجتماعية". رام الله: فلسطين. 2018

• قررت الحكومة الفلسطينية بعدم استلام أموال المقاصة المحولة من حكومة الاحتلال لاقتطاع حكومة الاحتلال في 17 فبراير من العام 2019، مبلغ 502 مليون شيكل (138 مليون دولار) من إيرادات المقاصّة الفلسطينيّة. وتزعم حكومة الاحتلال أن المبلغ المقتطع هو قيمة ما دفعته منظّمة التحرير الفلسطينية خلال عام 2018 كرواتب للأسرى الفلسطينيّين في السجون الإسرائيليّة وأهالي الشهداء الفلسطينيّين الذين استشهدوا في مواجهات مع الجيش الإسرائيلي

باعتمادات شهرية بنسبة 12/1 (واحد من اثنا عشر) لكل شهر من موازنة السنة المالية 2018.[3] وبناء على تراجع الإيرادات في العام 2019 تم إصدار قرار بقانون رقم (8) لسنة 2020 بشأن موازنة الطوارئ العامة لسنة 2020.[4]

كما وتواجه الوزارة تحديات فيما يتعلق بعدد العاملين/ات في الوزارة، حيث يبلغ عدد العاملين/أت في وزارة التنمية الاجتماعية اليوم حوالي 1,362 موظف/ة، منهم 119 موظف/ة بعقود، وحوالي 1,000 موظف/ة يعملون في الميدان، وإذا ما كان عدد الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية لوحدها يبلغ حوالي 106,000 أسرة، لنا أن نتخيل حجم الفجوة في متابعة الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية وبرامج المساعدات في الوزارة.

ومع غياب العمل بشكل منهجي وتقاطعي بين الجهات الفاعلة في القطاع الاجتماعي (وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، وزارة العمل) وغياب شبكات الحماية الاجتماعية، يزيد العبء على الوزارة من حيث تنفيذ المهام المنوطة بها، مما يؤثر على جودة الخدمات التي يتلقاها المستفيدين/ات. بالإضافة إلى أن الاجراءات البيروقراطية والتعليمات والآليات المتبعة، ما تزال في بعض الأحيان تحمل طابعاً تقليدياً. هذه العوامل جميعها تحول دون نجاعة برنامج التحويلات النقدية الذي يعتبر أكبر برنامج مساعدات في الوزارة ويستنزف الجزء الأكبر من موازنتها.

وبالرغم من ذلك، ما زال الفقراء يحتاجون لتدخلات تتعلق بتحسين ظروفهم التعليمية، فالحكومة لا تعفيهم إلا من رسوم التسجيل فيها، ولا ينظر للاحتياجات الأخرى لدى الأطفال الفقراء، ولا يستمر معهم للمراحل التعليمية العليا، التي من الممكن إذا ما تحققت أن تحقق لهم نقلة وقفزة نوعية للخروج من دائرة الفقر. كما أن الانتقال من المساعدات للتمكين، ما زالت مسألة حساسة وفي غاية الخطورة على المستفيدين/ات الفقراء، حيث أن التخوفات، من العاملين/ات في الوزارة ومن المستفيدين/ات أيضاً، تحوم حول فقدان الفقراء للمساعدات وعدم نجاحهم في المشاريع التمكينية نتيجة ظروفهم الصعبة، إلا أن بعض المستفيدين يرغبون لو كان باستطاعتهم الحصول على مشاريع

---

[3]- ديوان الفتوى والتشريع. "الوقائع الفلسطينية – الجريدة الرسمية". رام الله: فلسطين، العدد 154. نشرت في 24 نيسان 2019، ص20. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3hII2Ez

[4]- ديوان الفتوى والتشريع. "الوقائع الفلسطينية – الجريدة الرسمية". رام الله: فلسطين، العدد 166. نشرت في 20 نيسان 2020، ص3. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3j7y5vc

تعيلهم وتخفف عنهم فقرهم. تقدم هذه الدراسة شرحاً حول برنامج التحويلات النقدية، وكيف يراه المستفيدون الفقراء، والعيوب المتعلقة به والتي يجمع عليها كل من المختصين في الوزارة بالإضافة إلى المستفيدين/ات.

تقديم

يعتبر الفقر الموضوع الأهم في السياقات الاجتماعية المختلفة، حيث ما زالت المجتمعات تواجه أزمة الفقر التي تزداد في بعض المجتمعات حول العالم. تعرف الأمم المتحدة الفقر على أنه أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام، حيث تشمل مظاهره الجوع وسوء التغذية وانحسار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، إضافة إلى التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات.[5] ويصنف الفقر إلى درجات منها الفقر المدقع والفقر المطلق، ومن الممكن القول أن الفقر المدقع هو حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الانسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية اللازمة، في حين الفقر المطلق هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الانسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية معاً. وتشير التقديرات أنه كان هناك حوالي 1.1 مليار شخص يعيشون في فقر مدقع في عام 1990. وفي عام 2015، كان 736 مليون شخص يعيشون بأقل من 1.9 دولار يومياً بانخفاض عن عددهم عام 1990 حين بلغ 1.85 مليار شخص.[6]

تعتبر ممارسات الاحتلال العامل الأساس في إفقار الفلسطينيين، من مصادرة الثروات الطبيعية وهدم المنشآت الصناعية والزراعية والتجارية، ومصادرة الأراضي، والحصار المفروض على الفلسطينيين بحركتهم وتنقلهم بين المدن، والحصار المفروض على قطاع غزة لأكثر من 10 سنوات، بالإضافة إلى سيطرة الاحتلال على المعابر الرئيسية، وسيطرة الاحتلال على الموارد المالية أيضاً للسلطة الفلسطينية، جميع هذا أدى ويؤدي بشكل يومي إلى إفقار الفلسطينيين، هذا ويؤدي إلى عرقلة فرص إنشاء مشاريع اقتصادية وخلق فرص للعمل. ناهيك عن سياسات الاحتلال المستمرة في اعتقال الأفراد وتشريدهم الأمر الذي يزيد الحياة صعوبة في فلسطين المحتلة. وقد أعلن مكتب الأمم المتحدة – مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن خطة استجابة إنسانية قدرت بحوالي 420 مليون

[5]- من موقع الأمم المتحدة. "القضاء على الفقر". أنظري الرابط التالي: https://bit.ly/2WG4vn3

[6]- من موقع البنك الدولي. "الفقر". أنظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/38qwtZD

دولار في العام 2020 مول منها فقط 194 مليون دولار، هذه المبالغ تعبر عن الخسائر المادية الناجمة من الاحتلال الإسرائيلي من عمليات هدم وتخريب فقط.[7]

في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفقط خلال السنوات الستة الماضية ارتفع متوسط إنفاق الفرد في الضفة الغربية وانخفض في قطاع غزة، فقد ارتفع متوسط إنفاق الفرد من 188 ديناراً أردنياً عام 2011 إلى 220 ديناراً أردنياً عام 2017 في الضفة الغربية، أي بارتفاع مقداره 17%، أما في قطاع غزة فقد انخفض الإنفاق الكلي للفرد في عام 2017 مقارنة مع عام 2011، حيث تراجع من 110 ديناراً أردنياً إلى 91 ديناراً أردنياً أي بانخفاض نسبته حوالي 17%.[8]

ويعتبر أكثر من نصف السكان في قطاع غزة فقراء في عام 2017، نسبة الفقر في قطاع غزة تشكل أربعة أضعافها في الضفة الغربية، هذا وبلغت نسبة الفقراء في الضفة الغربية 14%، بينما وصلت نسبة الفقراء إلى ما يزيد عن نصف السكان في قطاع غزة، فقد بلغت 53%.[9]

ارتفعت نسبة الفقراء في فلسطين لتصل إلى 29% في عام 2017، ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع مؤشرات الفقر بشكل ملحوظ في قطاع غزة بالرغم من انخفاضه في الضفة الغربية، فقد ارتفعت نسبة الفقر في قطاع غزة بحوالي 37%، (من39% في العام 2011 لتصل إلى 53% في العام 2017). إلا أن الوضع معاكس في الضفة الغربية، حيث انخفضت مؤشرات الفقر خلال السنوات الستة الماضية، حيث انخفض الفقر في الضفة الغربية بحوالي 22% (من 18% للعام 2011 مقابل 14% للعام 2017).[10]

وبعد انتشار فيروس COVID–19 في العالم، باتت الفئات الأقل حظاً معرضة للانكشاف بشكل أكبر، وعلى غرار السياق العالمي، ينعكس ذلك على السياق الفلسطيني أيضاً، إلا أن وطأته أكبر في فلسطين المحتلة، ومع دخول فايروس COVID – 19 لفلسطين وانتشاره، أشارت تقارير منشورة إلى أنه قد يسجل 100 ألف أسرة فقيرة جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة،[11] وذلك وفقاً لوزارة

---

[7]- OCHA. "occupied Palestinian territory 2020 (part of 2018-2020 HRP) (Humanitarian response plan)". Check the link: https://bit.ly/2T5cCI9

[8]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الاحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة يوم المستهلك الفلسطيني 2019/03/15". انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/38omsfs

[9]- المصدر السابق.

[10]- المصدر السابق.

[11]- موقع صحيفة الاقتصادي. "بسبب كورونا.. 100 ألف أسرة فقيرة جديدة في فلسطين". نشر في تاريخ 19 نيسان 2020، انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/30KLXDX

التنمية الاجتماعية الفلسطينية، وهو ما أشار له أيضاً الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن نسبة الفقر ستزيد في الأسر الكبيرة، متوسط حجم الأسرة في فلسطين تقريبا 5 أفراد، لكن يوجد أسر في فلسطين يفوق عدد أفراد الأسرة ما يقارب 10 أفراد، وهذه الأسر تندرج ضمن الأسر الأكثر احتياجاً. هذه المسألة يجب أن تنعكس في ارتفاع موازنة العام 2021 المخصصة لوزارة التنمية الاجتماعية، دون ذلك لا يمكن القول بأن هناك استجابة منظمة حقيقية للجائحة.

كل ما تقدّم يضع أمام الحكومات الفلسطينية تحديات متتالية، حيث تنضم فلسطين لعدة اتفاقيات ومعاهدات، منها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنص على "حق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية"، كما وتعيدنا إلى التعليق العام رقم 12 لسنة 1999،" بالإضافة إلى الهدفين الأول والثاني من أهداف التنمية المستدامة وهما القضاء على الفقر والقضاء على الجوع، على التوالي الأمر الذي يعيد السؤال المركزي إلى مكانته الطبيعية، أين نحن اليوم من تحقيق جميع هذه المواثيق ومضامينها؟ هل ما زال الحد الأدنى من أهداف التنمية المستدامة المدرجة كأهداف قابل للتحقيق وفقاً للآليات التي يتبعها صانع القرار الفلسطيني أم لا؟

• العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة
للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، تاريخ بدء النفاذ: 3 كانون الثاني/يناير 1976، وفقا للمادة 27.

• التعليق العام رقم 12 (1999) – الحق في الغذاء الكافي: المادة (11) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. للاطلاع على التعليق الكامل يرجى زيارة الرابط التالي: https://bit.ly/3h6ipr1

هدف الدراسة

يوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة برامج حكومية ودولية تستهدف الأفراد الأشد فقراً، ترتكز هذه البرامج في طابعها على تقديم المساعدات العينية والخدماتية للأفراد أو تمكينهم من خلال منح أو قروض حسنة تعمل على تحسين أوضاعهم من خلال الاستثمار بها في تطوير مشاريع صغيرة أو متناهية الصغر. وبالرغم من كافة البرامج "الإغاثية"، إلا أن هذه البرامج لم تتمكن حتى اللحظة من تحقيق الغايات المرجوة، ولا يوجد أي مؤشر حقيقي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، خصوصاً الأهداف الأبرز كالهدف الأول (القضاء على الفقر) والهدف الثاني (القضاء على الجوع التام).[12]

تهدف هذه الدراسة إلى قياس فعالية برامج المساعدات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية للمستفيدين، لمعرفة ما إذا كانت فعلاً هذه البرامج تلبي الاحتياجات الأساسية للمستفيدين، ولمعرفة ما إذا كان أفقر الفقراء يرون أنه من الممكن أن تكون هنالك آليات ووسائل أفضل للحصول على مساعدات وخدمات ذات جودة أعلى أو أسرع. وتركز الدراسة على المساعدات النقدية، دون تجاهل البرامج الخدماتية الأخرى، إلا أن الأساس في هذه الدراسة هو المساعدات العينية كمدخل لوصف وتفسير رؤية المستفيدين تجاه الخدمة التي يتلقونها.

[12]- أنظر/ي أهداف التنمية المستدامة 2030 التي تتبناها الأمم المتحدة: https://bit.ly/39tcbig

منهجية عمل الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التفسيري، حيث يقوم بوصف الواقع المعاش الذي تعكسه أرقام الفقراء والمستفيدين من برامج التنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى وصفهم هم ورؤيتهم لهذه البرامج وخدماتها، بالإضافة إلى رؤية من هم في موقع المسؤولية في الوزارة حول ذات المسألة، ومن ثم يقوم بتفسير ما يعكس في البيانات وما يورد عن لسان المستفيدين من البرامج والمسؤولين في الوزارة. وسيستخدم الأدوات الكيفية بجمع المعلومات، حيث قام الباحث بإجراء مقابلات فردية مع مسؤولين في وزارة التنمية الاجتماعية (4 مقابلات) للحديث أكثر عن عناصر الدراسة وللوصول للمعلومات المراد الحصول عليها والتي تتعلق بالوزارة وبرامجها وخدماتها.

ومن خلال التنسيق مع الدوائر المختصة في الوزارة، استطاع الباحثون في المرصد أن يعقدوا 13 مقابلة فردية مع المستفيدين من البرامج للخوض بتفاصيل رؤيتهم حول البرامج بشكل نوعي (مقابلات أجريت في الضفة الغربية فقط). ويعود الباحث لمصادر ثانوية في الدراسة وهي بيانات وزارة التنمية الاجتماعية حول أعداد المستفيدين/ات وتحليل المؤشرات المتعلقة بها، والبرامج المعلن عنها ضمن إطار المساعدات.

مفاهيم التنمية والحماية الاجتماعية والفقر: من العالمية إلى المحلية

ترى الأمم المتحدة أن الحماية الاجتماعية الشاملة تعبر عن مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: القضاء على الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة، وخلق فرص العمل، وتعزيز التعاونيات، والأسرة، ودور المجتمع المدني، وكبار السن والشيخوخة، والشباب، والإعاقة، والشعوب الأصلية.[13] وتعمل الأمم المتحدة حول قضايا التنمية الاجتماعية وفقاً لمجموعة من الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبرنامج العمل العالمي للشباب، والنتائج وثيقة الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، وأهداف السنة الدولية للأسرة، والسنة الدولية للتعاونيات، وعقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر.[14]

ويعرف معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية UNRISD التنمية الاجتماعية بتعريفها الواسع على أنها عمليات التغيير التي تؤدي إلى تحسينات في رفاهية الإنسان والعلاقات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية، والتي تكون منصفة ومستدامة ومتوافقة مع مبادئ الحكم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية.[15] ويأتي هذا التعريف مع التأكيد على العلاقات الاجتماعية والترتيبات المؤسسية والعمليات السياسية التي تعتبر مركزية الجهود المبذولة لتحقيق نتائج التنمية المرغوبة، ويشمل ذلك الإنجازات المادية مثل: الصحة الجيدة والتعليم والحصول على السلع والخدمات اللازمة للعيش الكريم؛ والإنجازات الاجتماعية والثقافية والسياسية، مثل الشعور بالأمن والكرامة والقدرة على أن تكون جزءاً من المجتمع من خلال الاعتراف الاجتماعي والثقافي والتمثيل السياسي.[16]

على الصعيد الفلسطيني، تتبنى وزارة التنمية الاجتماعية مفهوماً فلسطينياً انطلاقاً بأن التنمية الاجتماعية هي عملية تغيير مجتمعي تركز على تمكين المجتمع وتعزيز منعته وصموده، بأسره

[13]- UN – Department of Economic and Social Affairs. "Social Inclusion". Check the following link: https://bit.ly/3m4RYFM

[14]- Ibid.

[15]- UNRISD. "Social development in an uncertain world: Research Agenda 2010-2014". Page 8. March 2011. Check the following link: https://bit.ly/3suTYJV

[16]- Ibid, same page.

وبأفراده وبمؤسساته، وتهدف إلى تحسين وتعزيز نوعية حياة الجميع، توفير الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية للعائلات الفقيرة والمنكشفة لتمكينها من التمتع بحياة كريمة وفرص عمل لائقة، بالإضافة إلى رعاية وتعزيز الادماج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للفئات المهمشة، لا سيما الأطفال، والفتيات والنساء، والأشخاص ذوي وذوات الإعاقة، وكبيرات وكبار السن، والشابات والشباب، وسكان المناطق المهمشة (القدس الشرقية، سكان مناطق ج في الضفة الغربية، ومناطق h2 في الخليل، والمخيمات الفلسطينية، وقطاع غزة الخ)، لتحقيق المساواة الكاملة بين جميع فئات المجتمع للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة وإعطاء صفة التنمية بالمشاركة والمساواة بين الجنسين في تكافؤ الفرص والوصول إلى الموارد والسيطرة عليها.[17]

أما بخصوص الحماية الاجتماعية تعرفها الأجساد الدولية (الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية) على أنها جميع التدابير التي تقدم مزايا نقدية أو عينية لضمان تأمين الدخل والحصول على الرعاية الصحية، وتؤمّن أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة الحماية من جملة أمور من بينها نقص الدخل المرتبط بالعمل الناجم عن المرض والإعاقة والأمومة وإصابات العمل والبطالة والشيخوخة أو الوفاة لأحد أفراد الأسرة والفقر العام والاقصاء الاجتماعي؛ كما يضمنون الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية، ويقدمون الدعم الأسري، وخاصة للأطفال والكبار المعالين.[18]

وترى منظمة العمل الدولية أن الحماية الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي (تطرح منظمة العمل الدولية الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي بشكل متوازي وفق تقاريرها)، على أنه حق من حقوق الإنسان ويتم تعريفه على أنه مجموعة من السياسات والبرامج المصممة لتقليل ومنع الفقر والضعف طوال دورة الحياة.[19] تشمل الحماية الاجتماعية مزايا للأطفال والأسر، والأمومة، والبطالة، وإصابات العمل، والمرض، والشيخوخة، والعجز، والناجين، وكذلك الحماية الصحية. تعالج أنظمة الحماية الاجتماعية جميع مجالات السياسة هذه من خلال مزيج من المخططات القائمة على الاشتراكات (التأمين الاجتماعي) والاشتراكات.[20]

---

[17]- وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية. "استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2021-2023". ص4، آب 2020

[18]- UN. "Social Protection and Social Progress". Page 5, 2018. Check the link: https://bit.ly/3w4xHEO

[19]- ILO. "World Social Protection Report 2017-19: Universal Social Protection to achieve the Sustainable Development Goals". Page 27, 2017. Check the following link: https://bit.ly/3w3ube5

[20]- Ibid, same page.

وترى الأمم المتحدة أن الفقر لا يقتصر على مجرد افتقار المرء للدخل أو الموارد أو ضمان مصدر زرق مستدام، بل هو أكثر من ذلك، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية وانحسار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، إضافة إلى التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات[21].

وتتوافق الرؤية الفلسطينية مع رؤية الأمم المتحدة حول الفقر، حيث ترى وزارة التنمية الاجتماعية أن الفقر والحرمان لا يقتصران على الدخل فقط، بل يتعداه ليشمل الإقصاء والتهميش، والشعور بالعجز، والتفكك الاجتماعي، وانتهاك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبذلك، تعنى التنمية الاجتماعية بتعزيز الادماج والمشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفئات الفقيرة والمهمشة، وتعزيز الصمود والتماسك الاجتماعي في ظل الصدمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.[22]

ومن الممكن القول إن خط الفقر فلسطينياً تم إعداده بطريقة تعكس ميزانية الحاجات الأساسية جنباً إلى جنب مع احتياجات أخرى كالرعاية الصحية والتعليم والنقل والمواصلات والرعاية الشخصية والآنية والمفروشات وغير ذلك من مستلزمات المنزل. وقد تم تعديل خطي الفقر بشكل يعكس مختلف الاحتياجات الاستهلاكية للأسر استناداً إلى تركيبة الأسرة (حجم الأسرة وعدد الأطفال).[23] أما خط الفقر المدقع يغطي ميزانية الحاجات الأساسية من المأكل والملبس والمسكن.[24]

أما بخصوص البيانات المتعلقة بالفقر على الصعيد الفلسطيني، فقد مر مفهوم الفقر بمرحلتين في التعامل معه من حيث الاحصائيات وآلية النظر للمفهوم للمعالجة، حيث في المرحلة الأولى كانت الإحصاءات والبيانات تعتمد على المفهوم "النقدي" للفقر وفقاً للتعريف الرسمي الذي تم وضعه في العام 1997، حيث ضم التعريف ملامح مطلقة ونسبية مستنداً إلى موازنة الاحتياجات الأساسية.[25]

أما في التعاطي الجديد مع مفهوم الفقر، بات ينظر للفقر وقياسه على أنه "متعدد الأبعاد"؛

---

[21]- الأمم المتحدة. "السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بصحة: القضاء على الفقر". انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3m2uzVC

[22]- وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية. "استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2021-2023". ص4، آب 2020

[23]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "معجم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز 2019"، ص228

[24]- المصدر السابق، نفس الصفحة.

[25]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين 2017". حزيران/يونيو، 2020، ص13. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/31bKjw0

فمن المعروف أن الفقر بطبيعته ظاهرة متعددة الأبعاد تتألف من جوانب نقدية وغير نقدية؛ بالإضافة إلى أن الاعتماد على بعد واحد من أبعاد الرفاهية مثل الدخل والاستهلاك، يعكس صورة ضيقة لمستويات الفقر وتوزيعاته.[26]

دولياً ومنذ العام 2010، قارن مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الحاد في أكثر من 100 دولة، ويفحص هذ المؤشر العالمي أوجه الحرمان التي يعاني منها كل شخص عبر 10 مؤشرات في ثلاثة أبعاد متساوية الأهمية، الصحة (مؤشران) والتعليم (مؤشران) ومستوى المعيشة (10 مؤشرات)، ويسلط مجهراً عالي الدقة لتحديد من هو الفقير و"كيف" هو فقير.[27]

ووفقاً للتوصيات الدولية وبما يتماشى مع الحالة الفلسطينية في توضيح مسببات الفقر وأبعاده، تم اختيار مفهوم "الفقر متعدد الأبعاد"، كما أنه مرتكز على المفهوم الحقوقي للفرد ليشمل الأبعاد النقدية وغير النقدية، حيث تم الاعتماد على مواد القانون الأساسي، كما تم اختيار أبعاداً تستند إلى وثيقة حقوق الطفل الفلسطيني وقانون العمل؛ بالإضافة إلى أبعاد تستند جزئياً إلى آراء الخبراء والمناقشات مع أعضاء الفريق الوطني لمكافحة الفقر.[28]

ووفقاً لذلك، تعتمد وزارة التنمية الاجتماعية كل من البعد المادي والبعد الاجتماعي بناءً على الأسس القانونية، كالدستور أو القانون الأساسي من المشرعين أو فتاوى الخبراء. ويتم رصد البعد المادي للفقر (الرفاه الاقتصادي) من خلال بعد أو مؤشر واحد وهو الخط الوطني للفقر النقدي المعتاد، ويتم قياسه من خلال أداة قياس مستوى رفاه الأسرة (PMTF*)، وتبلغ حصته 20% من المقياس الوطني للفقر المتعدد الأبعاد.[29] أما البعد الاجتماعي فيتم قياسه من خلال احتساب النقاط وفقاً ل21 مؤشراً مصنفة ضمن ستة أبعاد: التعليم (4 مؤشرات)، والصحة (4 مؤشرات) و العمل (4 مؤشرات) و السكن (4 مؤشرات) والأمان واستخدام الممتلكات (3 مؤشرات) و الحرية الشخصية

---

[26]- المصدر السابق، نفس الصفحة.

[27]- UNDP & Oxford Poverty and Human Development initiative. "Charting Pathways out of multidimensional poverty: Achieving the SDGs". 2020, Page 4. Please check the following link: https://bit.ly/3nSAA7D

[28]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين 2017". حزيران/يونيو، 2020، ص13. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/31bKjw0

* Proxy Means Testing Formula

[29]- من مقابلة أيمن صوالحة – مدير عام التخطيط والتطوير في وزارة التنمية الاجتماعية. أجريت المقابلة في 02 أيلول 2020.

(مؤشران)، وتبلغ حصته 80% من الفقر المتعدد الابعاد. هذا وتم اعطاء الأبعاد الاجتماعية أوزاناً متساوية، وتوزيع وزن البعد الواحد بشكل متساو على المؤشرات داخله.[30]

وفقاً لسنة تحديث مؤشرات الفقر في فلسطين (2017)، كشف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن خط الفقر للأسرة المرجعية* في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام 2017 حوالي 2,470 شيقلاً (حوالي 671 دولار أمريكي)، بينما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) لنفس الأسرة المرجعية حوالي 1,974 شيقلاً (حوالي 536 دولار أمريكي)، وبهذا يكون قد بلغ معدل الفقر بين الافراد خلال العام 2017 وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري 29%، (بواقع 14% في الضفة الغربية و53% في قطاع غزة)، كما تبين أن حوالي 17% من الافراد قد عانوا من الفقر المدقع وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري، (بواقع 6% في الضفة الغربية و34% في قطاع غزة).[31] وعلينا الأخذ بعين الاعتبار أنه خلال السنوات الستة الماضية ارتفع متوسط إنفاق الفرد في الضفة الغربية وانخفض في قطاع غزة، فقد ارتفع متوسط إنفاق الفرد من 188 ديناراً أردنياً عام 2011 إلى 220 ديناراً أردنياً عام 2017 في الضفة الغربية، أي بارتفاع مقداره 17%، أما في قطاع غزة فقد انخفض الإنفاق الكلي للفرد في عام 2017 مقارنة مع عام 2011، حيث تراجع من 110 ديناراً أردنياً إلى 91 ديناراً أردنياً أي بانخفاض نسبته حوالي 17%.[32]

وتشير الاحصائيات إلى أن الطعام يشكل ثلث إنفاق المستهلك الفلسطيني، يشكل الإنفاق على مجموعات الطعام في الضفة الغربية وقطاع غزة 31% من متوسط الإنفاق الشهري للفرد، بواقع 29% في الضفة الغربية و36% في قطاع غزة، تليها نسبة الإنفاق على وسائل النقل والاتصالات بواقع 19%، وعلى المسكن بواقع 9%, وكانت أدنى نسبة من الإنفاق على مجموعتي النشاطات الترفيهية والثقافية والعناية الشخصية بواقع 2% لكل منهما.[33] وتتكون سلة المستهلك الفلسطيني من

---

[30]- المصدر السابق

• المكونة من خمسة أفراد، بالغين اثنين وثلاثة أطفال

[31]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان 2020/7/11". انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/354V84b

[32]- من موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. " الاحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة يوم المستهلك الفلسطيني 2019/03/15". انظر/ي الرابط التالي: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3411

[33]- المصدر السابق.

حوالي 650 سلعة وخدمة موزعة على 12 مجموعة رئيسية أهمها المواد الغذائية والمشروبات والمسكن ومستلزماته والنقل والمواصلات.[34]

كما أن الفقر يرتبط بشكل مباشر بالبطالة وواقع التشغيل، حيث أن العمل يعتبر رافد أساسي للدخل، وظروف العمل أيضاً تعكس ما إذا كان ما يستحوذ عليه الأفراد منصفاً أم لا. في بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول القوة العاملة، كشفت بيانات النتائج الأولية لمسح القوى العاملة لدورة الربع الأول (كانون ثاني – آذار) من العام 2020، أن معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) كان 25% في حين بلغ إجمالي نقص الاستخدام للعمالة 33% (وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية المنقحة).[35] وحول ظروف عمل العاملين فقد كشف البيانات أن حوالي نصف المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يعملون دون عقد عمل، حيث أن 54% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يعملون دون عقد عمل، و30% يحصلون على مساهمة في تمويل التقاعد/ مكافأة نهاية الخدمة، بالمقابل حوالي نصف المستخدمات بأجر في القطاع الخاص (53%) يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر.[36] كما أن 29% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجر (1,450 شيقلاً).[37]

هذه المؤشرات جميعها ترتبط بشكل مباشر باحتمالية زيادة الفقر، فسوء استقرار ظروف العمل واستنزاف المصاريف على المواد الأساسية كالغذاء يجعل الأفراد عرضة للانكشاف، فمعالجة الفقر بالأساس تحتاج لسياسات تعالج مجموعة كاملة من الملفات التي تعتبر من مسؤولية الحكومات، كالعمل والتشغيل، الاقتصاد والإنتاج، الصحة، الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة والأكثر تهميشاً كالأشخاص ذوي الإعاقة.

مثلما أدى انتشار فايروس كورونا حول العالم إلى أزمات اقتصادية عميقة في العديد من دول العالم، كان هو الحال بعد دخول جائحة كورونا إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، مما كان له أثر كبير جداً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث كشفت بيانات دورة

---

[34]- المصدر السابق.

[35]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأولية لمسح القوى العاملة، دورة الربع الأول (كانون ثاني – آذار 2020)". انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3j3rYYb

[36]- المصدر السابق.

[37]- المصدر السابق.

الربع الثاني (نيسان – حزيران) من العام 2020 وهي الفترة التي دخل فيها فايروس كورونا للضفة الغربية وبدأ بالانتشار بالتزامن مع إعلان حالة الطوارئ، وإغلاق المدن والمنشآت الحيوية في كافة القطاعات، كشفت البيانات أن عدد العاملين انخفض بمقدار 121 ألف عامل في الربع الثاني 2020، ولعل الانخفاض الأكبر سجل بين العاملين الذين يعملون لحسابهم الخاص (صاحب عمل ويعمل لحسابه) حيث انخفض عددهم بمقدار 101 ألف عاملاً، تلاه المستخدمين بأجر بحوالي 115,300 عاملاً ما بين الربع الاول والثاني 2020، بالمقابل ارتفع عدد العاملين كأعضاء أسرة بدون أجر من نحو 39 ألف عاملاً إلى 133 ألف عامل خلال نفس الفترة.[38]

وفي ورقة بحثية أصدرها مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)، أشارت الورقة إلى أنه سيتراجع نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي بالمتوسط بحوالي 500 دولار، مما يعني مفاقمة نسبة الفقر وزيادة في أعداد الفقراء، كما أشارت الدراسة إلى أن عمال القطاع الخاص هم الأكثر عرضة للتضرر وعدم التعويض، بسب التعطل القسري عن العمل وخسارة الوظائف ومصدر الرزق، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الأسر الفقيرة إلى 30٪ في الضفة الغربية و إلى 64٪ في قطاع غزة.[39] هذا وسيخسر العاملين في الداخل المحتل يومياً حوالي 33 مليون شيقل فيما سيخسر العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة في القطاع غير المنظم يومياً حوالي 27 مليون شيقل، وهي خسائر لن تعوض في الغالب.[40]

---

[38]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يعلن نتائج مسح القوى العاملة، دورة الربع الثاني (نيسان – حزيران 2020): أثر جائحة كورونا على سوق العمل". انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3463cCx

[39]- سمارة، أشرف. "الخسائر والخاسرون جراء أزمة كورونا في الأراضي الفلسطينية". فلسطين: رام الله، مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد). حزيران 2020، ص4. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/341pUM6

[40]- المصدر السابق، نفس الصفحة.

الفصل الأول: الحماية الاجتماعية والسياسات الحكومية

تعتبر مسألة الحماية الاجتماعية وإشكالياتها التي يعتبر الفقر أبرزها، مسألة بنيوية بالأساس إذا ما أردنا فحصها وفقاً لسياسات السلطة الفلسطينية، التي ومنذ تأسيسها في العام 1993 اهتمت ببناء مؤسساتها تمهيداً لقيام دولة فلسطينية مستقبلية، وهو ما لم يحصل، بالإضافة إلى تبني مفاهيم السوق الحر كمنظومة اقتصادية، مع توجهها لخصخصة بعض القطاعات الخدماتية الحيوية كقطاع الاتصالات وخدمات الكهرباء وخدمات المياه. أضف إلى ذلك، أن اتفاق باريس الاقتصادي الذي ينظم العلاقة الاقتصادية ما بين السلطة الفلسطينية وسلطات الاحتلال، قيّد وسيطر على فرصة لتطوير الاقتصاد الفلسطيني تحت مظلة السلطة الفلسطينية. مما انعكس سلباً على فكرة تطوير أي سياسات من الممكن أن تعالج الفقر أو عناوين الحماية الاجتماعية الأخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لذا، فإن هنالك غياب للحماية الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة لاختلاف مكونات أنظمة التقاعد، والسبب في ذلك هو غياب رؤية واضحة لدى السلطة الفلسطينية حول موضوع الضمان الاجتماعي بشكل عام، والتقاعد بشكل خاص (من حيث أهميته دورهما الاقتصادي الاجتماعي والمالي)، مما أدى إلى غياب استراتيجية إصلاح واضحة، تنبثق عنها سياسات وأهداف واضحة ومحددة متفق عليها، وقابلة للقياس، بل بالعكس، نلاحظ وجود تعددية وعدة أنظمة من أشكال أنظمة التقاعد، سواء بالنسبة للقطاع العام أو بالنسبة للقطاع الخاص.[41] وتتجنب الحكومات الفلسطينية عادة الخوض في إقرار برامج حماية اجتماعية شاملة، وتلجأ عادة إلى تصوير أنظمة التقاعد على أنها الهدف الأهم في الحماية الاجتماعية، في حين يرى آخرون بالنسبة للحالات التي لا تستطيع تمويل اشتراكاتها في أنظمة التقاعد، كالعاطلين عن العمل والعجز والشيخوخة، بأنه وعلى الرغم من أن تلك الحالات هي من مسؤولية الحكومة، إلا أنه في الحالة الفلسطينية، ستلجأ إلى الاقتراض لتمويل النظام أو ستقوم بإدراجه على جدول المساعدات الخارجية[42].

---

[41]- الرياحي، إياد وفراس جابر. "منظومة الحماية الاجتماعية". رام الله - فلسطين: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد). 2014، ص266-267. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3kcfizz

[42]- المصدر السابق، ص267

تبقى مسألة غياب الضمان الاجتماعي وإقرار قانون عادل لصالح الفلسطينيين الذين ينضون تحت مسؤولية السلطة الفلسطينية مسألة في غاية الأهمية، حيث يصبح العديد من الأفراد عرضة للانكشاف وتغيب عنهم العديد من فرص الحماية الاجتماعية، كما أن غياب الضمان الاجتماعي سيرهق منظومة الحماية الاجتماعية التي تعتبر وبشكل مباشر مسؤولية السلطة الفلسطينية، خصوصاً وأن هنالك ثغرة تمويلية ترفد قطاع الحماية الاجتماعية، لذا يجب إعادة النظر بتمعن بقضية الضمان الاجتماعي أو بنظام صناديق تحمي الأفراد العرضة للانكشاف والتهميش.

السياسات والفقر

وضعت الحكومة الفلسطينية في أجندة السياسات الوطنية ضمن المحور الثالث (التنمية المستدامة)[43] وكأولوية سابعة "العدالة الاجتماعية وسيادة القانون" وضعت الحد من الفقر كأول سياسة في ضوء الأولوية الوطنية، مع مجموعة من السياسات كتوفير الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة والفقيرة، تعزيز وصول المواطنين للعدالة وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والاستثمار بالشباب[44] (انظر/ي الجدول رقم 1).

جدول رقم (1): السياسات الوطنية والتدخلات السياساتية في ضوء الأولوية الوطنية السابعة

السياسة الوطنية	التدخلات السياساتية
الحد من الفقر	• تطوير برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة والمهمشة. • مراعاة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لاحتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة. • الادماج الاجتماعي وتوفير فرص عمل للفئات المهمشة من الأفراد ذوي الإعاقة، الشباب، النساء، الأسرى المحررين.
توفير الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة	• تطوير نظم حماية اجتماعية ملائمة ومتكاملة ووضع حدود دنيا لها. • إنفاذ قانون عادل للضمان الاجتماعي • تطوير المسؤولية الاجتماعية ومأسستها، وتعزيز الحوار الاجتماعي.

[43]- أجندة السياسات الوطنية 2017-2022، ص32. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3i7v9xY

[44]- المصدر السابق، ص38

وعلى صعيد الخطط الاستراتيجية، وضعت وزارة التنمية الاجتماعية في استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2017-2022 مفهوم التنمية الاجتماعية كأساس ومدخل للعمل، حيث ترى الوزارة أنه لا بد من الانتقال من منطق الحماية الاجتماعية إلى التنمية الاجتماعية بالاعتماد على إطار مفاهيمي وسياساتي يحقق تكاملا بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، يتضمن محاور أساسية، كالتعليم والصحة والعمل والزراعة والحد من الفقر ورعاية الفئات المهمشة وغيرها، ويتطلب سياسات اقتصادية واجتماعية متآزرة، تضمن التكامل بين جميع الأطراف الفاعلة في هذا المجال من مؤسسات حكومية وأهلية ودولية وقطاع خاص. ويعتبر رأس المال الاجتماعي مصدراً رئيسياً للتنمية وهو العنصر الحاسم فيها.[45]

ويرتكز التفكير في وزارة التنمية الاجتماعية على تعزيز برامج الحماية الاجتماعية التحويلية (Transformative) عبر نهج التمكين والتكامل في السياسات بين جميع الأطراف المعنية في التنمية المستدامة وتعزيز استمرارية سبل العيش للأسرة والتنشئة الاجتماعية، بالإضافة إلى تعزيز دور المؤسسات والقيادات المحلية في تنمية مجتمعاتها من خلال مبادئ وأسس التنمية المجتمعية، أهمها الانحياز للفقيرات والفقراء والمهمشات والمهمشين، التمكين، المشاركة المجتمعية، الاعتماد على المصادر المحلية، تشكيل الروابط الخارجية.[46]

الحماية الاجتماعية حق قانوني

يعتبر توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد وحمايتهم اقتصادياً واجتماعياً حقاً أساسياً من الحقوق التي كفلها القانون الأساسي الفلسطيني، حيث نصت المادة (10) من القانون الأساسي على أن "حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام" وينص البند الثاني من نفس المادة على أنه "تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان".[47] وبهذا، لا بد من الإشارة إلى أن المادة (25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أنه "لكلّ شخص حقٌّ في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة

[45]- وزارة التنمية الاجتماعية. "استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2017-2022". رام الله: فلسطين، شباط 2017، ص7

[46]- المصدر السابق، ص8-9

[47]- المادة (10) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3lZEFW0

والرفاهة له ولأسرته، وخاصَّةً على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحقُّ في ما يأمن به العوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمُّل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه"،[48] وتعتبر هذه المادة نصاً واضحاً وصريحاً على ضرورة توفير سبل الحماية الاجتماعية للأفراد وفقاً للقانون الدولي. وبما أن السلطة الفلسطينية كانت قد انضمت إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي تنص المادة (9) منه على أنه "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية".[49] بالتالي، تعتبر الحماية الاجتماعية حق تكفله السلطة الفلسطينية للأفراد، وعلى الحكومات المتتالية في السلطة أن تحفظ هذا الحق لمواطنيها، وهو ملزم وفقاً لأحكام النظام الأساسي وانضمام السلطة الفلسطينية لمجموعة من المعاهدات الدولية التي كفلت ذلك.

[48]- المادة (25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3dEBuzY

[49]- المادة (9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/2lI3jvT

الفصل الثاني: حول وزارة التنمية الاجتماعية

أُسست الوزارة عقب تأسيس الحكومة الأولى في العام 1994 بمسمى وزارة الشؤون الاجتماعية،[50] وتم تغيير اسم الوزارة في العام 2016 إلى وزارة التنمية الاجتماعية انسجاماً مع أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017-2022، والتي عكست توجهات الحكومة حينها. وتسعى وزارة التنمية الاجتماعية إلى توفير حماية اجتماعية من خلال برامجها المختلفة المستندة إلى النهج المبني على الحقوق بما يضمن الشفافية والعدالة لتدعيم صمود المواطنين،[51] وتهدف الوزارة إلى مكافحة الفقر، تقديم المساعدات والخدمات للفئات الضعيفة والمهمشة، تطوير كفاءة الكادر البشري.[52] وتعتبر وزارة التنمية الاجتماعية قائدة قطاع التنمية الاجتماعية في فلسطين ومزودة رئيسية للحماية الاجتماعية من مساعدات وخدمات اجتماعية، تتولى وزارة التنمية الاجتماعية قيادة عملية التخطيط الاستراتيجي، برئاسة مجموعة التخطيط وادارة الموازنة في الفريق الوطني للوزارة[53] (الفريق الوطني في الوزارة يتشكل من الوزير كرئيس للفريق والوكيل كنائب رئيس ومدراء البرامج ودوائر المالية والتخطيط). يبلغ عدد العاملين في وزارة التنمية الاجتماعية اليوم حوالي 1,362 موظف، منهم 119 موظف بعقود، وحوالي 1,000 موظف يعملون في الميدان ما بين إرشاد اجتماعي/نفسي والعاملين في ملفات حماية الطفولة وحماية الأسرة والأشخاص ذوي الإعاقة والشيخوخة.[54]

ولفهم أكثر حول عمل وزارة التنمية الاجتماعية، علينا العودة إلى الخطة الاستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية، والتي كان أحدثها الاستراتيجية المحدثة لقطاع التنمية الاجتماعية 2021-2023،* حيث كشفت الخطة عن أبرز الأهداف والنتائج التي تم تحقيقها خلال الأعوام 2017-2019، والتي أتت بناء على الأهداف الاستراتيجية المتمثلة بالهدف الاستراتيجي الأول وهو "الحد من الفقر"، والهدف

---

[50]- موقع مجلس الوزراء. "الحكومات الفلسطينية – أرشيف". انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3fqzAlP

[51]- وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية. "وزارة التنمية الاجتماعية: الرسالة". انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/31fNNwW

[52]- المصدر السابق، انظر/ي "الأهداف"

[53]- وزارة التنمية الاجتماعية. "استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2017-2022". رام الله: فلسطين، شباط 2017.

[54]- من مقابلة هنادي براهمة - مديرة دائرة الموازنة في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية. أجريت المقابلة في تاريخ 02 أيلول 2020

* حصل مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية على نسخة منها عبر الوزارة - غير منشورة

الاستراتيجي الثاني فهو "القضاء على كافة أشكال التهميش والعنف والإقصاء الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني"، والثالث هو "تعزيز التماسك الاجتماعي". ووفقاً الخطة الاستراتيجية، بالتحديد فيما يتعلق بالهدف الأول "الحد من الفقر" وهو ما تحاول قياسه الدراسة، فقد عملت وزارة التنمية الاجتماعية على تطوير قواعد البيانات الخاصة بقطاعات عملها، حيث تم بناء قواعد بيانات في مجالات المساعدات النقدية تتضمن بيانات تفصيلية لحوالي 200,000 أسرة وبيانات الاحتضان والتمكين الاقتصادي وحماية الطفل، إضافة إلى الإعفاءات الجامعية.

هذا وتم ربط قواعد البيانات مع المؤسسات الشريكة مثل وزارة الصحة والتعليم والداخلية ولجان الزكاة. أضف إلى ذلك، تم إنجاز دليل اجراءات يشمل 52 خدمة وعمل ومن أبرزها المساعدات الطارئة والمساعدات الغذائية والتأمين الصحي، وإعداد النماذج اللازمة لتقديم هذه الخدمات. من ناحية أخرى، تقدم وزارة التنمية الاجتماعية مجموعة من الخدمات وأهمها المساعدات النقدية المنتظمة لحوالي 107,000 أسرة، وبطاقات الكترونية للأسر الفقيرة "مساعدات غذائية" لحوالي 173,000 فرد، وتقديم بطاقة التأمين الصحي لحوالي 67,000 أسرة، وإعفاء أبناء الأسرة الفقيرة من الرسوم المدرسية، ومساعدات نقدية للأسر التي تتعرض لهزات اجتماعية وصحية واقتصادية طارئة، وتجهيز قوائم لكفالة الايتام من خلال المؤسسات الشريكة.[55]

وضحت الخطة أن برنامج التحويلات النقدية كان قد عانى في الأعوام 2017-2019 من التذبذب من حيث عدد الدفعات، حيث استطاعت الوزارة أن تقدم ثلاث دفعات من أصل أربع دفعات لكل من عامي 2018 و2019، وذلك بسبب انخفاض التزام الدول المانحة تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية، لأغراض ممارسة ضغوط سياسية على الشعب الفلسطيني وقيادته، إلى جانب احتجاز الأموال الفلسطينية (المقاصة) من قبل سلطات الاحتلال. وعلى صعيد الأسر التي حصلت على المساعدات النقدية، فقد تراوحت ما بين 105,000 أسرة لعام 2019، و109,000 أسرة عام 2017، رغم أن استهداف الوزارة لكل سنة من الفترة المشار إليها أعلاه هو 118,000 أسرة لكل سنة.[56] وتشير الخطة الاستراتيجية أن الوزارة غطت حوالي 72% من الأسر التي تقع تحت خط الفقر الشديد ويبقى حوالي

[55]- وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية. "تحديث استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2021-2023". ص35، غير منشورة.
[56]- المصدر السابق، نفس الصفحة

28% من الأسر محرومة من المساعدات، وغطت 47% من الأسر التي تقع تحت خط الفقر الوطني. من ناحية أخرى، بلغ عدد الأفراد الذين استفادوا من المساعدات الغذائية عام 2019 حوالي 173,787 فرداً.[57] إضافة لمساعدات طارئة لحوالي 197 أسرة عام 2019، و2500 أسرة عام 2018، ولـ 1,952 أسرة عام 2017.[58]وهذا التناقص أثر بشكل واضح على قدرة الأسر الفقيرة على الصمود ومواجهة الآثار الناجمة عن الهزات الاجتماعية والاقتصادية.[59]

لا بد من الإشارة إلى أن وزارة التنمية الاجتماعية قامت باتخاذ الاجراءات اللازمة لإخراج المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي إلى حيز الوجود، حيث استطاعت خلال عام 2019 من تنفيذ 50 مشروعاً فقط؛ بسبب الانشغال في عملية المأسسة واعداد اللوائح والأنظمة اللازمة لشرعنة عمل المؤسسة، ومن خلال التعاون مع الشركاء (أنيرا وبرنامج الغذاء العالمي) تم تنفيذ 350 مشروعاً آخر. ونظراً لانشغال الوزارة بتعديل النظام الأساسي لتمكين الأشخاص ذوي الاعاقة فقد استطاعت الوزارة تنفيذ 28 مشروعاً اقتصادياً للأشخاص ذوي الاعاقة فقط. وعليه، تعمل الوزارة على اجراء الترتيبات المؤسسية والمالية من أجل إطلاق برنامج التمكين الاقتصادي يحقق أهدافًا أكبر وأوسع تترك آثارها التنموية المستدامة في إخراج الأسر الفقيرة والمهمشة من دائرة الفقر.[60]

كما وعملت الوزارة على استصدار قرار من مجلس الوزراء بتاريخ 2017/01/24 باعتماد البوابة الموحدة للمساعدات الاجتماعية، وتشكيل لجنه توجيهية برئاسة وزارة التنمية الاجتماعية تضم

في عضويتها كافة المؤسسات المانحة والمزودة للمساعدات وللخدمات الاجتماعية حكومية وغير حكومية، من أجل إدارة أكثر فعالية لتوزيع الخدمات والمساعدات الاجتماعية من قبل الشركاء الاجتماعيين من الجمعيات الخيرية، لجان الزكاة، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية، الهلال الأحمر الفلسطيني، والمؤسسات الدولية العاملة في هذا المجال، وبما يضمن رصد كافة التدخلات في مجال الإعاقة والطفولة والأيتام والمسنين والمرأة والأسر الفقيرة وغيرها من الفئات الأخرى،

[57]- المصدر السابق، نفس الصفحة
[58]- المصدر السابق، نفس الصفحة
[59]- المصدر السابق، نفس الصفحة
[60]- المصدر السابق، نفس الصفحة

وذلك من خلال منح الشركاء امكانية الولوج إلى البوابة وتلبية احتياجات الأسر الفقيرة والمهمشة من المساعدات النقدية والعينية.

وتتعدد أشكال المساعدات التي يتم إدخالها على البوابة الموحّدة، منها النقدية والعينية وكفالات الأيتام وغيرها، حيث بلغ عدد التدخلات الاجتماعية في العام 2018 حوالي 28,000 تدخل جرى تنفيذها من قبل الشركاء.[61]

أما فيما يتعلق بما تنظر إليه الوزارة في الأعوام 2021-2023، وهو ما ورد في الخطة الاستراتيجية، تضع الوزارة مجموعة من الأهداف من ضمنها الهدف الاستراتيجي الأول وهو "الحد من الفقر بأبعاده المتعددة"، والهدف الاستراتيجي الثاني وهو "تدابير حماية اجتماعية وطنية ومحلية فاعلة تحمي الفئات الفقيرة والمنكشفة رجالاً ونساءً بما يشمل القضاء على كافة أشكال التهميش والعنف والإقصاء والهزات والصدمات والكوارث في المجتمع الفلسطيني"، والهدف الاستراتيجي الثالث "تعزيز معايير الحوكمة والنزاهة والشفافية". وما يهمنا مرة أخرى في هذه الدراسة هو مسألة الفقر، لذا سنركز على الهدف الاستراتيجي الأول "الحد من الفقر بأبعاده المتعددة"، ونلاحظ أن الهدف الاستراتيجي هنا بات مفصلاً بشكل أوسع من الأعوام 2017-2019 حيث تم تضمين الأبعاد المتعددة ضمن صياغة الهدف الاستراتيجي، حيث تنص الخطة الاستراتيجية على أنه من حق كل فلسطيني وفلسطينية في مستوى معيشي كافٍ للمحافظة على الصحة والرفاهية له/ها ولأسرته/ها، والحق في تأمين معيشته/ها في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة، وضمان علاقاته/ها الاجتماعية، وغير ذلك من سبل عيش المواطنين والمواطنات والتي يمكن أن تفقد نتيجة ظروف خارجية وتعرضهم للوقوع في دائرة الفقر.[62] ويسعى هذا الهدف إلى الحد من الفقر المرتبط بعدم توفر الدخل اللازم في تحقيق جميع متطلبات جميع أفراد الأسرة من طعام وغذاء وصحة وتعليم، الخ، وذلك لاستدامة التنمية وتحقيق حياة كريمة للجميع.[63] لذا توضح الخطة الاستراتيجية أن المرحلة القادمة (2021-2023) تتطلب التركيز على تمليك الأسر الأدوات والوسائل اللازمة للتغلب على حالة الفقر والتهميش التي تعاني منها، من خلال التحول في السياسات

[61]- المصدر السابق، ص27

[62]- المصدر السابق، ص31

[63]- المصدر السابق، نفس الصفحة

الاجتماعية التي تركز على الجوانب الاغاثية إلى سياسات اجتماعية تنموية، تتماشى مع سياسات اقتصادية محابية للفقراء والمهمشين، الأمر الذي يتطلب محاربة جماعية للفقر من قبل الحكومة والمجتمع.[64]

موازنات وزارة التنمية الاجتماعية

لم تتجاوز موازنة وزارة التنمية الاجتماعية بأفضل أحوالها عبر السنوات ال 6% من مجموع الموازنة العامة للحكومات الفلسطينية بالمعدل. ولو نظرنا للسنوات الأخيرة، نجد أنه في العام 2017 كانت الموازنة المرصودة لوزارة التنمية الاجتماعية تقدر بحوالي 826,381,000 شيقل (دون النفقات التطويرية)، منها 92% نفقات تحويلية و7% رواتب وأجور و1% مصاريف تشغيلية.[65] أما في العام 2018 فكانت 839,764,500 شيقل (دون النفقات التطويرية)، كذلك انعكست فيها الموازنة على 92% نفقات تحويلية و7%رواتب وأجور و1% مصاريف تشغيلية.[66](انظر/ي الجدول أدناه)

جدول رقم (2): موازنة وزارة التنمية الاجتماعية في سنة 2017 وسنة 2018

	2017	2018
الموازنة المرصود (دون النفقات التطويرية) بالشيقل	826,381,000	839,764,500
نفقات تحويلية	%92	%92
رواتب وأجور	%7	%7
مصاريف تشغيلية	%1	%1

وبخصوص الأعوام 2019 و2020، لا بد من الإشارة إلى أن الحكومة الفلسطينية أعلنت حالة الطوارئ فيما يتعلق بالموازنة العامة مما جعلها تعتمد نفس الموازنة بنفس الأبعاد للعام 2018، وذلك عقب الأزمة الحاصلة بين حكومة الاحتلال والحكومة الفلسطينية بعد أن قررت حكومة الاحتلال خصم جزء من عائدات الضرائب (المقاصة) بحجة أنها تذهب لعائلات الأسرى والشهداء،* فقررت السلطة

---

[64]- المصدر السابق، نفس الصفحة

[65]- المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية 'مفتاح' بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية. "موازنة المواطن 2017 - وزارة التنمية الاجتماعية". رام الله: فلسطين. 2017

[66]- المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية 'مفتاح' بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية. "موازنة المواطن 2018 - وزارة التنمية الاجتماعية". رام الله: فلسطين. 2018

* قررت الحكومة الفلسطينية بعدم استلام أموال المقاصة المحولة من حكومة الاحتلال لاقتطاع حكومة الاحتلال في 17 فبراير من العام 2019، مبلغ 502 مليون شيكل (138 مليون دولار) من إيرادات المقاصّة الفلسطينيّة. وتزعم حكومة الاحتلال أن المبلغ المقتطع

الفلسطينية عقب ذلك عدم استلام الأموال المنقوصة، لذا لم يتم إقرار موازنة للعام 2019، وصدر قرار رئاسي رقم (26) لسنة 2019 يقتضي بتمديد الإنفاق باعتمادات شهرية بنسبة 12/1 (واحد من اثني عشر) لكل شهر من موازنة السنة المالية 2018.[67] وبناء على تراجع الإيرادات في العام 2019 تم إصدار قرار بقانون رقم (8) لسنة 2020 بشأن موازنة الطوارئ العامة لسنة 2020.[68]

لذا لم تقر الموازنة العامة للعام 2019 ولا العام 2020، ومع دخول فايروس كورونا لفلسطين المحتلة وانتشاره، باتت الأمور أصعب من حيث إعداد الموازنة العامة، حيث كانت موازنة الطوارئ سارية وغير معلن عنها بسبب عدم استلام أموال المقاصة ثم جاءت جائحة كورونا لتعمل على إعادة ترتيب حالة طوارئ داخل سريان حالة الطوارئ الأولى، مما يجعل المسألة أعقد على معدي الموازنة الحكومية. لكن كشف تقرير صادر عن المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح) عن أن الإنفاق الفعلي لمركز المسؤولية الخاص بوزارة التنمية الاجتماعية للعام 2019 قد وصل حوالي 1,243,500,000 شيقل، شكلت النفقات التحويلية ما يقارب 94% من الإنفاق، و4% رواتب وأجور، في حين توزعت النسب المتبقية في الإنفاق على باقي البنود.[69]

وبالرغم من أن المختصين بالوزارة يرون أنه لا يجب علينا أن ننظر إلى الموازنة المرصودة رقمياً، بل علينا أن ننظر إلى الأهداف المراد تحقيقها ضمن الخطة الاستراتيجية، وبالرغم عن تعبيرهم بأن هنالك زيادة على الموازنة المخصصة للوزارة خلال السنوات الست الأخيرة،[70] إلا أن الباحث يرى أنه يجب أن تكون هنالك زيادة واضحة وملموسة على موازنة وزارة التنمية الاجتماعية، لتنعكس على البرامج، خصوصاً وأنه وفي السنوات الأخيرة كان هنالك زيادة في مجموعة البرامج والأنشطة التي تندرج ضمن إطار عمل الوزارة وفقاً لتعبر المسؤولين داخل أروقة الوزارة، ويجب أن تنعكس الزيادة

هو قيمة ما دفعته منظّمة التحرير الفلسطينية خلال عام 2018 كرواتب للأسرى الفلسطينيّين في السجون الإسرائيليّة وأهالي الشهداء الفلسطينيّين الذين استشهدوا في مواجهات مع الجيش الإسرائيلي

[67]- ديوان الفتوى والتشريع. "الوقائع الفلسطينية – الجريدة الرسمية". رام الله: فلسطين، العدد 154. نشرت في 24 نيسان 2019، ص20. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3hII2Ez

[68]- ديوان الفتوى والتشريع. "الوقائع الفلسطينية – الجريدة الرسمية". رام الله: فلسطين، العدد 166. نشرت في 20 نيسان 2020، ص3. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3j7y5vc

[69]- المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية 'مفتاح'. "تقرير الإنفاق الفعلي على مراكز المسؤولية ذات العلاقة بالقطاع الاجتماعي خلال العام 2019". رام الله: فلسطين. 2020.

[70]- من مقابلة هنادي براهمة – مديرة دائرة الموازنة في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية. أجريت المقابلة في تاريخ 02 أيلول 2020

في الموازنة على الكادر العامل في الوزارة أيضاً لا فقط البرامج، فإذا ما كانت وزارة التنمية الاجتماعية هي رائدة الحماية الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، يجب أن تكون الأولوية من المخصصات للإنفاق في الموازنة العامة لها، ويجب الاستثمار أكثر بكادر الوزارة وزيادة عدد العاملين في المديريات لزيادة ضمان الحماية الاجتماعية للأفراد. كما أن الزيادة التي يتم الحديث عنها في السنوات الأخيرة على موازنة الوزارة هي تحصيل حاصل للزيادة على الموازنة العامة، بالتالي على كافة الوزارات في القطاعات المختلفة، وما يجب التركيز عليه هو زيادة ثقل قطاع الحماية الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال تمكين أذرعه وزيادة موازنة وزارة التنمية الاجتماعية التي تعتبر رائدة الحماية الاجتماعية.

برامج مساعدات وزارة التنمية الاجتماعية وتوزيع الموازنة

يوجد عدة برامج لدى وزارة التنمية الاجتماعية لمساعدات الفئات الأكثر تهميشهاً، منها برامج الحد من الفقر وهي وحدة التحليل في هذه الدراسة، ومنها البرامج الأخرى التي تتعلق بخدمات كالتأمين الصحي والاعفاءات المدرسية والأدوات التوعوية فيما يتعلق بالغذاء العالمي (برنامج الغذاء العالمي). تحصل الوزارة على تمويلها الأساس في برنامج "التحويلات النقدية" الذي يستهدف أفقر الفقراء في فلسطين، والتي يتم تمويله بشكل مباشر من وزارة المالية كأكبر ممول للبرنامج، ومن ثم الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي. إلا أنه وبالرغم من وجود هذه البرامج، ما زالت لا تلبي الاحتياج الأساسي للفلسطينيين، وما زالت حالات الفقر المدقع موجودة ومهددة، مما يستلزم العمل على مراجعة السياسات المتعلقة بذلك، وفحص احتياجات الأفراد الأشد فقراً ووجهات نظرهم من حيث الحلول الممكنة.

يوجد في وزارة التنمية والشؤون الاجتماعية عدة برامج لمكافحة الفقر ولمساعدة الفئات المهمشة، ويمكن تلخيص برامج المساعدات النقدية لمكافحة الفقر بِ:

- **برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة:** يضع البرنامج مكافحة الفقر في الأراضي الفلسطينية من خلال تمكين الأسر الفقيرة اقتصادياً والخروج من حالة الاعتماد على

المساعدات إلى توفير دخل مستقل ومستقر ومستدام. (من خلال منح وقروض لمشاريع)، وكان البرنامج قد نفذ على مرحلتين، المرحلة الأولى تم التحضير لها في العام 2006، ونفذت في الأعوام 2007-2010 بقيمة 30 مليون دولار، حيث تم استهداف الأسر الفقيرة وذلك من خلال مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الإقراض مباشرة، وبلغ عدد المستفيدين/ت 6,700 مستفيد (4,200 منحة/ 2,500 قرض). أما المرحلة الثانية للبرنامج تم التحضير لها في 2011 و2012، حيث تم توقيع اتفاقية ثلاثية لتنفيذ المرحلة الثانية من برنامج التمكين الاقتصادي بين وزارة الشؤون الاجتماعية والبنك الإسلامي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة بقيمة 50مليون دولار ولمدة 5 سنوات (2013-2017)، واستهدف البرنامج في تلك المرحلة حوالي 12,000 أسرة فقيرة من قوائم وزارة الشؤون الاجتماعية ومن المتقدمين الجدد وفق معايير وشروط البرنامج للاستفادة من مكون المنح ويكون معدل المنحة بقيمة 6,600 دولار، أما مكوّن القروض فيستهدف حوالي 4,000 أسرة من خلال أدوات التمويل الإسلامي.[71]

لا بد من الإشارة هنا، إلى أنه وفي العام 2019، صدر قرار بقانون رقم (1) بشأن المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي، الذي أقر بإنشاء "المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي" كمؤسسة تتمتع بالشخصية الاعتبارية، و الاستقلال المالي والإداري، والأهلية القانونية الكاملة لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات القانونية التي تكفل تحقيق أهدافها.[72] ونص القرار بقانون أن المؤسسة تستهدف بشكل أساسي في برامجها وتدخلاتها الفئات الآتية: الأسر الفقيرة، الشباب الخريجين والعاطلين عن العمل، النساء المنتجات والفقيرات والمهمشات، الأسر التي ترأسها نساء، العاملين والعاملات في المستوطنات، المزارعين والصيادين الفقراء، الأشخاص ذوي الإعاقة، الرياديين والمبدعين وأصحاب التميز المهني.[73] هذا وتسعى المؤسسة إلى تمكين الفئات المستهدفة اقتصادياً من خلال: 1) تطوير أدوات التمكين الاقتصادي والتنموي وذلك من خلال إقامة الشركات والمشاريع اللازمة

---

[71]- وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية. "مكافحة الفقر: برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة". انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/2P0qMIA

[72]- قرار بقانون رقم (1) لسنة 2019م بشأن المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/39n7bgh

[73]- المصدر السابق.

لدعم الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى تمكين الفئات المستهدفة من هذا القرار بقانون. 2) العمل على توفير الموارد المالية والفنية للمساهمة في التمكين الاقتصادي من خلال دعم المشاريع المتعلقة بنظام الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تمكين أبناء الشعب الفلسطيني من الفئات المستهدفة. 3) دعم وتطوير شراكات مع القطاعين الخاص والأهلي، لإقامة مشاريع اقتصادية تنموية لتطوير الاقتصاد الفلسطيني. 4) العمل كمؤسسة تمويل إسلامية وفقاً للسياسة التي يقررها المجلس. 5) إنشاء صناديق وقفية بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية، والصناديق العربية والإسلامية[74].

- **برنامج التحويلات النقدية:** يستهدف الأسر التي تقع تحت خط الفقر الشديد وكذلك الأسر المهمشة التي تقع بين خطي الفقر الوطني والشديد، وعلى وجه التحديد الأسر التي تضم أشخاصاً من ذوي إعاقة، أو مسنين، أو أيتام، أو أصحاب الأمراض المزمنة أو أسراً ترأسها نساء. يقدم البرنامج مساعدة نقدية لأكثر من 115 ألف أسرة (في الضفة الغربية وقطاع غزة)، بوتيرة دفعة كل 3 أشهر (4 مرات سنوياً)، بمعدل 134 مليون شيقل لكل دفعة، أي 536 مليون شيقل سنوياً.[75]

- **المساعدات الطارئة:** يستهدف هذا البرنامج الحالات الفقيرة التي تتعرض لهزات أو لحدث طارئ غير متوقع، وشروط الاستفادة من هذا البرنامج تكون بتوافر معايير الدخول للبرنامج، وذلك وفقاً للائحة المعدلة لصرف المساعدة الطارئة. تكون المدخلات وفقاً لتقييم حالة الأسرة بعد جمع المعلومات المطلوبة عن طريق تعبئة البيانات اللازمة واستكمال التحليل

[74]- المصدر السابق.

[75]- وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية. "مكافحة الفقر: برنامج التحويلات النقدية". انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/303k8rb

واستيفاء وثائق محددة،* وبناء عليه يتم تحديد الحالات التي تستحق الاستفادة من البرنامج والحالات التي لا تستحق.[76]

لكن في الموازنة المرصودة للوزارة، تصنف البرامج بشكل مختلف بناء على بنود الموازنة، حيث قسمت في موازنة العام 2018 إلى برنامج المساعدات الاجتماعية والتمكين الاجتماعي، برنامج الإدماج والحماية، برنامج التنمية المجتمعية، برنامج الإدارة والتخطيط.[77] ووفقاً لوصف برنامج المساعدات الاجتماعية والتمكين الاجتماعي، نلمس تماماً أن هذا البرنامج يضم ما تبحث عنه هذه الدراسة، حيث يعمل البرنامج على تمكين الأسر الفقيرة والمهمشة من إنتاج دخلها بالاعتماد على ذاتها، وتقديم المساعدات النقدية والعينية والمنتظمة والطارئة والموسمية، وتقديم خدمة التأمين الصحي والاعفاءات المدرسية وغيرها من التدخلات للأسر الفقيرة والمهمشة وفقاً للمعايير المعمول بها في الوزارة.[78] ويستحوذ هذا البرنامج على النسبة الأعلى من الإنفاق من موازنة الوزارة، حيث أن النسبة في العام 2018 وصلت 90.7% من موازنة الوزارة، ما يعادل 718,142,717 شيقل،[79] يليه برنامج الإدماج والحماية بنسبة 6.2%، بما يعادل 48,198,726 شيقل.[80] وفي العام 2017 توزعت موازنة وزارة التنمية الاجتماعية على برامج التمكين ومكافحة الفقر، برنامج تنمية وحماية الفئات المهمشة والضعيفة، برنامج التنمية الإدارية والتخطيط.[81] وبوصف برنامج التمكين ومكافحة الفقر فهو يهدف لتمكين الأسر الفقيرة والمهمشة من إنتاج دخلها بالاعتماد على ذاتها، وتقديم المساعدات النقدية والعينية والمنتظمة والطارئة والموسمية، وتقديم خدمة التأمين الصحي والإعفاءات المدرسية وغيرها من التدخلات للأسر الفقيرة والمهمشة وفقاً للمعايير المعمول بها في الوزارة،[82] واستحوذ البرنامج على النسبة الأعلى من الإنفاق من موازنة الوزارة في العام 2017 أيضاً بنسبة 92% من

• الوثائق المطلوبة هي استمارة استهداف، استمارة مساعدة طارئة، نموذج تقرير اجتماعي.

[76]- وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية. "مكافحة الفقر: برنامج المساعدات الطارئة". انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/336Qgwi

[77]- وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية – الإدارة العامة للموازنة. "قانون الموازنة العامة: السنة المالية 2018"، ص475.

[78]- المصدر السابق، نفس الصفحة.

[79]- المصدر السابق، ص477

[80]- المصدر السابق، ص484

[81]- وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية – الإدارة العامة للموازنة. "قانون الموازنة العامة: السنة المالية 2017"، ص383

[82]- المصدر السابق، نفس الصفحة.

الموازنة، بما يعادل 758,859,770 شيقل،[83] يليه برنامج تنمية وحماية الفئات المهمشة والضعيفة بنسبة 7% بما يعادل 56,573,192 شيقل.[84]

برنامج المساعدات النقدية CTP

اعتمدت وزارة التنمية الاجتماعية في العام 2010 الخطة الاستراتيجية لبرنامج المساعدات النقدية CTP، وذلك في إطار سعيها إلى توفير الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة من خلال البرنامج، وتهدف الوزارة بذلك إلى توحيد كافة المساعدات النقدية ضمن برنامج مساعدات نقدية موحدة، لأن البرامج في داخل الوزارة تطورت سابقاً بناء على الاحتياج على فترات مختلفة وبشكل عشوائي، هذا وكان كل برنامج منها يقدم خدماته للمستفيدين/ات بشكل منفصل عن الآخرين وبتنسيق ضعيف جداً، وكانت في معظمها غير مرنة وتعاملها مع الهشاشة والخطر ضعيف وينقصها نظام متابعة ومساءلة فعال[85]. تم اعتماد البرنامج رسمياً في العام 2010 في الضفة الغربية وفي العام 2011 في قطاع غزة، كأكبر برنامج يستهدف الأسر شديدة الفقر، بإدارة وزارة التنمية الاجتماعية، وجاء هذا البرنامج نتيجة لعملية الدمج لبرنامج الإغاثة وشبكة أمان الخدمات الاجتماعية الممول من الاتحاد الأوروبي ومشروع إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي الممول من البنك الدولي، وقد نتج عن هذا الدمج تحول مهم، حيث قبل توحيد برامج المساعدات النقدية في وزارة التنمية الاجتماعية كانت معايير الاستهداف لا تعتمد على تقييم حالة الفقر بل على حالة الفئات المختلفة وتقييم وضع الأفراد (الأشخاص ذوو الإعاقة، الأيتام، الأرامل والمطلقات والمهجورات، المسنون، أصحاب الأمراض المزمنة والنفسية) شريطة أن يكونوا من محدودي الدخل أو معدميه.[86]

أما حالياً يقوم البرنامج بتقييم خاص لحالة الفقر من خلال معادلة مقاربة مستوى المعيشة، التي تقيس مستوى رفاه الأسرة، وتأخذ بعين الاعتبار جوانب ومتغيرات كالمتغيرات الديمغرافية، الصحية،

---

[83]- المصدر السابق، ص385

[84]- المصدر السابق، ص391

[85]- وزارة التنمية الاجتماعية. "البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية: استراتيجية التحويلات النقدية". رام الله: فلسطين. نيسان 2010، ص11

[86]- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان – ديوان المظالم. "الحماية الاجتماعية: برنامج المساعدات النقدية في وزارة الشؤون الاجتماعية". رام الله: فلسطين. 2015، ص12

الاقتصادية، السكنية، الجغرافية والتعليم.[87]فهذه المتغيرات (PMTF) هي التي تعتمد عليها معادلة الاستهداف المستخدمة لقياس مستوى رفاه الأسرة ومستوى معيشتها، والتي يتم بموجبها إدخال الأسرة ضمن برنامج تلقي المساعدات النقدية أو إقصاؤها منه[88]. لغاية العام 2014، استفاد من البرنامج ما يقارب 115,951 أسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تلقت الأسر مبالغ مالية تتراوح في حدها الأدنى ما بين 750 شيقلاً و1800 شيقل في الحد الأقصى، مرة واحدة كل 3 شهور.[89] وحتى نهاية العام 2019 استمر البرنامج في تقديم خدماته للمستفيدين، وهو ما سيتم توضيحه في هذه الدراسة بشكل مفصل، بالإضافة إلى العام 2020 الذي حمل خصوصية مختلفة نتيجة لدخول الجائحة لفلسطين المحتلة.

آلية الاستحقاق في برنامج التحويلات النقدية

يأخذ العاملون في وزارة التنمية الاجتماعية مجموعة من المتغيرات لاحتساب الأسر والأفراد الذين يستحقون الحصول على المساعدات عبر برنامج التحويلات النقدية، ويأخذ كل متغير وزن من الأوزان التي تزيد فرص الأسر أو الأفراد في الحصول على المساعدة، ومن هذه المتغيرات: عدد افراد الأسرة، ذوي الإعاقة، أفراد الأسرة اذا ما كان بينهم أطفال، أسرة ترأسها امرأة، نوع وطبيعة بناء المسكن، ممتلكات المنزل... إلخ، وغيرها من المتغيرات التي يمنح لكل منها وزن.[90] ولمن يطلع على البيانات الخاصة بحصص كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، يجد أن برنامج التحويلات النقدية يصرف منه على قطاع غزة أكثر من الضفة الغربية، ذلك لعدة اعتبارات منها أن نسبة الفقر في قطاع غزة تتجاوز الضفة بكثير (انظر/ي الجدول رقم 4)، إضافة إلى أن عدد أفراد الأسرة في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية. وبهذا، فإن معدل المنفعة الشهري في الضفة الغربية يصل حوالي ال100 دولار، لكن معدل المنفعة في غزة يصل إلى حوالي 130 دولار.[91]

---

[87]- المصدر السابق، ص12-13

[88]- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان – ديوان المظالم. "الحماية الاجتماعية: برنامج المساعدات النقدية في وزارة الشؤون الاجتماعية". رام الله: فلسطين. 2015، ص13

[89]- المصدر السابق، نفس الصفحة.

[90]- من مقابلة داوود الديك – وكيل وزارة التنمية الاجتماعية. أجريت المقابلة في تاريخ 02 أيلول 2020.

[91]- المصدر السابق.

ولفهم احتساب الاستحقاق في الوزارة، يقول أيمن صوالحة مدير عام التخطيط والتطوير في وزارة التنمية الاجتماعية أنه "علينا النظر إلى خط الفقر الوطني المعمول به للأسر المرجعية*، وهو 2400 شيقل، تقييمنا وفق معادلتنا تقيس مستوى استهلاك الأسرة الذي على سبيل المثال يمكن ان يكون 1,600 شيقل، وفقاً للمعادلة نقوم بإعطائهم 400 شيقل لتجاوز خط الفقر المدقع (حوالي 1,974 شيقلاً). أو مثلاً أسرة ثانية يمكن ان يكون عدد افرادها أقل لكن بسبب الفجوة الموجودة بين خط الفقر المدقع وبين خط الفقر الوطني لها يمكن أن تأخذ أكثر من 400 شيكل وهذا غير مفهوم للباحثين في الميدان في معظم الأحيان، بالتالي نريد للمسألة أن تكون أكثر وضوحاً حتى يأخذ في الموضوع التكوين الأسري داخل الأسرة، كما أننا ننظر بتمايز ما بين الأسر، إذا كان داخل الأسرة شخص من ذوي الإعاقة أو كبير بالسن أو أطفال، يجب ان يكون هناك تمايز من حيث الموازين".[92]

بيانات حول المستفيدين/ات من برنامج التحويلات النقدية

كشفت بيانات حصل عليها مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)، أنه وخلال العام 2019، أن عدد الأفراد المستفيدين/ات من برنامج التحويلات النقدية وفقاً للتوزيع الجغرافي (الضفة الغربية وقطاع غزة)، استفاد من البرنامج حوالي 106,181 أسرة، بنسبة 34.2% للضفة الغربية و65.8% لقطاع غزة. (أنظر/ي الجدول رقم 3)

جدول رقم (3): توزيع الأسر والأفراد (ذكوراً وإناثاً) المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية حسب المنطقة للعام 2019*

المنطقة	عدد الاسر	نسبة الأسر	عدد الافراد	نسبة الافراد
الضفة	36,296	%34.2	145,200	%25.5
غزة	69,885	%65.8	423,546	%74.5
المجموع	106,181	%100.0	568,746	%100.0

*- الأسرة المكونة من 5 أفراد (الأم والأب و3 أبناء).

[92]- من مقابلة أيمن صوالحة، ذكر سابقاً

• - من وثائق وتقارير خاصة حصل عليها مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية من وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية. 2020

ونلاحظ من الجدول أدناه أن أعداد الأسر المستفيدة من قطاع غزة أعلى من الضفة الغربية، وذلك ينسب كما ذكرنا لمؤشرات الفقر وعدد أفراد الأسرة، وتتصدر محافظة الخليل أعلى عدد من حيث الأسر التي تحصل على مساعدات في الضفة الغربية.

جدول رقم (4) توزيع الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية وفقاً للمحافظة للعام 2019*

المحافظة	عدد الأسر المستفيدة
غزة	19,564
شمال غزة	14,080
خان يونس	14,380
رفح	10,975
دير البلح	10,886
الخليل	5,535
جنين	4,700
بيت لحم	3,953
نابلس	3,909
طولكرم	3,767
يطا	3,146
القدس	2,858
رام الله	2,719
قلقيلية	2,308
طوباس	1,344
سلفيت	1,050
أريحا	1,007
المجموع	**106,181**

* من وثائق وتقارير خاصة حصل عليها مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية من وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية. 2020

في حين بلغ عدد الأسر التي ترأسها امرأة واستفادت 45,017 أسرة، منهم 42.6% في الضفة الغربية و57.4% من قطاع غزة (انظر/ي الجدول رقم 5). وفي ذات العام (2019) بلغ عدد الأسر التي استفادت وفيها شخص واحد على الأقل من ذوي الإعاقة حوالي 47,996 أسرة، بنسبة 42.5% في الضفة الغربية، و57.5% في قطاع غزة (انظر/ي الجدول رقم 6).

جدول رقم (5): الأسر التي ترأسها امرأة واستفادت من برنامج التحويلات النقدية في العام 2019

المنطقة	العدد	النسبة
الضفة الغربية	19,166	%42.60
قطاع غزة	25,851	%57.40
المجموع	45,017	%100

جدول رقم (6): الأسر التي فيها شخص واحد على الأقل من ذوي الإعاقة واستفادت من برنامج التحويلات النقدية في العام 2019

المنطقة	العدد	النسبة
الضفة الغربية	20,445	%42.50
قطاع غزة	27,551	%57.50
المجموع	47,996	%100

يعتبر هذا التوزيع طبيعيًا، حيث أن نسبة الفقراء في الضفة الغربية وقطاع غزة وصلت 29% في عام 2017، ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع مؤشرات الفقر بشكل ملحوظ في قطاع غزة بالرغم من انخفاضه في الضفة الغربية، فقد ارتفعت نسبة الفقر في قطاع غزة بحوالي 37%، (من39% في العام 2011 لتصل إلى 53% في العام 2017). إلا أن الوضع معاكس في الضفة الغربية، حيث انخفضت مؤشرات

الفقر في الضفة الغربية خلال السنوات الستة الماضية، حيث انخفض الفقر في الضفة الغربية بحوالي 22% (من 18% للعام 2011 مقابل 14% للعام 2017).[93] مع التأكيد على أن الحروب التي شنها الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة من الأعوام 2008 ولغاية العام 2014، أنتجت شريحة واسعة من الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية، مما يعني أن هنالك عدد مهول من الأسر التي فيها شخص ذوي إعاقة على الأقل. بالإضافة إلى الحصار الاقتصادي الذي يمارسه الاحتلال والذي أدى بدوره لكل ما تم ذكره من فقر وحرمان، بالإضافة إلى ارتفاع البطالة في غزة عن الضفة الغربية.

في ورقة حقائق وأرقام نشرتها المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، كشفت الورقة أنه في السنوات؛ 2016 تم صرف ما يقارب 560 مليون شيقل لحوالي 120,834 أسرة، وفي العام 2017 صرف حوالي 520 مليون شيقل لحوالي 111,860 أسرة، و480 مليون شيقل في العام 2018 لحوالي 103,000 أسرة.[94] (أنظر/ي الجدول رقم 7).

جدول رقم (7): الموازنات المخصصة لبرنامج المساعدات النقدية مع عدد الأسر المستفيدة للأعوام 2016-2017-2018

العام	الموازنة المخصصة/بالمليون شيقل	عدد الأسر المستفيدة
2016	560	120,834
2017	520	111,860
2018	480	103,000

[93]- من موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. " الاحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة يوم المستهلك الفلسطيني 2019/03/15". انظر/ي الرابط التالي: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3411

[94]- المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح). "ورقة حقائق: موازنة وزارة التنمية الاجتماعية ومخصصات الفقراء". رام الله: فلسطين. حزيران 2018، ص6.

كشفت ورقة الحقائق أنه في العام 2017 خصص من الموازنة حوالي 27.8% للضفة الغربية و72.2% لقطاع غزة، وفي العام 2018 35.8% للضفة الغربية و64.12% لقطاع غزة.[95] وكما نلاحظ في السنوات الثلاث من العام 2016 ولغاية العام 2018 تراجع الإنفاق ضمن برنامج التحويلات النقدية، وهذا لربما يتقاطع مع توجه الوزارة في التحول من الحماية للتنمية الاجتماعية، لكن أيضاً علينا أن لا ننسى أن السلطة الفلسطينية بالمجمل تمر بأزمة مالية حقيقية، وهو ما انعكس بدوره على برامج المساعدات النقدية، حتى أنه لم تصرف التحويلات النقدية كالمعتاد من طرف الوزارة (كل 3 شهور) أي بمعدل 4 مرات سنوياً في السنتين الأخيرتين، بل كانت تصرف كل 4 شهور، أي بمعدل 3 مرات في السنة.[96]

بالرغم من أن برنامج التحويلات النقدية يحد من شدة الفقر، إلا أنه لا يقضي على الفقر. فالدراسات التي تجريها الوزارة على المستفيدين/ات والتقييم، وبالاستناد إلى التغذية الراجعة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لهم، تبين أن المساعدات النقدية تقلل من الفقر الشديد في الضفة الغربية بنسبة 20% وفي قطاع غزة بنسبة 30%، وبتعبير وزارة التنمية الاجتماعية حول الخروج من دائرة الفقر، أنه يجب أن يكون هناك أدوات مساهمة أخرى بالإضافة إلى المساعدات المالية، ولا يمكن حصر احصائيات دقيقة في قدرة المساعدات المالية على الحد من الفقر، لأن هناك تغير مستمر.[97] بالإضافة إلى أن بعض الدراسات أشارت إلى أنه برنامج التحويلات النقدية للأسر الفقيرة غير كافية، فالمبالغ المحولة قد لا تفي باحتياجات الحد الأدنى للأسر الفقيرة، كما أنها لا تغطي كافة الأسر الفقيرة، حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن ما يقارب نصف عدد الأسر الفلسطينية الفقيرة لا تتلقى مساعدات،[98] حيث كشف تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بعنوان "معالم الفقر في فلسطين 2017" إلى أن الأسر التي تعتمد على المساعدات العامة كمصدر رئيسي للدخل أسوأ حالاً مقارنةً بالأسر الأخرى.[99] وبينت النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في

---

[95]- المصدر السابق، ص7

[96]- من مقابلة داوود الديك – وكيل وزارة التنمية الاجتماعية. أجريت المقابلة في تاريخ 02 أيلول 2020.

[97]- من مقابلة أيمن صوالحة، ذكر سابقاً

[98]- عفانة، مؤيد. "ورقة حقائق وأرقام حول موازنة وزارة التنمية الاجتماعية ومخصصات الفقراء". رام الله – فلسطين: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية 'مفتاح'. حزيران 2018، ص10.

[99]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "معالم الفقر في فلسطين 2017". انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/38JPc2l

فلسطين أنه تراوحت أعلى نسب لانتشار الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري بين أولئك الأفراد الذين أسرهم تعتمد في معيشتها بشكل أساسي على التحويلات والمساعدات 54.6%، تليها نسبة الفقر لدى أفراد الأسر التي تعتمد في مصدر دخلها الرئيسي على رواتب من القطاع الخاص إذ بلغت 29%، بينما كانت نسبة الفقر بين الأفراد للأسر التي تعتمد على القطاع العام في رواتبها 26%، وبلغت نسبة الفقر بين أفراد الأسر التي تعتمد على الزراعة 27.7%.[100]

توصي جهات الاختصاص في الوزارة بضرورة التوجه نحو البوابة الالكترونية الموحدة للمساعدات النقدية والاجتماعية، وعلى أن يجري تسجيل كافة التدخلات عبرها، والتي صدر قرار بقانون صادر عن مجلس الوزراء بإنشائها، حيث بدأت الوزارة بتطبيق العمل عليها في المحافظات والجمعيات والشركاء، مما يسهل سير عملية التحويلات النقدية،[101] وهو أيضاً ما يوصي به المختصون من خارج الوزارة.[102] ولا بد من لفت الانتباه إلى أنه من الضروري جداً زيادة الاستثمار بموظفي الوزارة، خصوصاً ممن يعملون في المديريات، لأن بعض الأخطاء قد تكون من "الموارد البشرية" الذين يحتاجون لتطوير بشكل دائم، وهذا يحتاج أموال، مما يعني زيادة على بنود موازنة وزارة التنمية الاجتماعية.

منهجية عمل الوزارة وجمع المعلومات عن المستفيدين/ات

يوجد في وزارة التنمية الاجتماعية دائرة الاحصاءات والدراسات، يعمل بها 6 موظفين رسميين، وهي جزء من الإدارة العامة للتخطيط والتطوير في الوزارة، ويتمحور عمل هذه الدائرة أنها تقوم بعمليات دراسات وإحصائيات إما من خلال السجلات الادارية لوزارة التنمية الاجتماعية أو من خلال الحصول عليها وتجميع البيانات من خلال مصادر ثانوية أخرى وبشكل خاص الجهاز المركزي للإحصاء

---

[100]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر) 2017". نشر في آيار 2018، ص29. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3htZKqk

[101]- من مقابلة داوود الديك، ذكر سابقاً.

[102]- عفانة، مؤيد. "ورقة حقائق وأرقام حول موازنة وزارة التنمية الاجتماعية ومخصصات الفقراء". رام الله – فلسطين: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية 'مفتاح'. حزيران 2018، ص10.

الفلسطيني من أجل استخدام هذه البيانات بالمعلومات الاحصائية في عملية إعداد استراتيجيات وخطط عمل مقترنة بالدلائل.[103]

يقوم العاملون في المديريات بمتابعة الحالات المستفيدة (الباحثون الاجتماعيون)، ويتم إدخال البيانات وفق نظام محوسب بعد تعبئة الاستمارة وزيارة الحالات والتدقيق حول الحالة المعيشية للأسر والأفراد. يتم تحديث البيانات لكل حالة وأسرة كل سنتين، إلا إذا شعر الباحث الاجتماعي أنه بحاجة لزيارة مستعجلة أو تشكك في مسألة ما، فيقوم بالاستفسار عنها مع جهات الاختصاص الأخرى كالوزارات الأخرى، أو أن إحدى المتغيرات المتعلقة بالأسرة تكون قد اختلفت وهي بحاجة لتعديل لأن ذلك يؤثر على قيمة المبلغ الذي قد تستفيد منه الأسرة.[104] وتعتبر مسألة تحديث البيانات كل سنتين من النقاط التي تحسب لصالح وزارة التنمية الاجتماعية، وفقاً لما يرون، حيث أن بعض الدول تقوم بذلك كل أربع إلى خمس سنوات، لأن هذا مكلف مالياً وإدارياً.[105] يتم إدخال البيانات على برامج الكترونية تقوم باحتساب قيمة المساعدة التي تستحقها الأسرة وفقاً للأوزان التي تعطيها المؤشرات المتعلقة بالأسرة، ومع اختلاف الأوزان تختلف المساعدة وقيمتها. كما أن هنالك دوراً للباحث الاجتماعي أيضاً، ففي بعض الأحيان تكون الأسرة فقيرة فعلاً إلا أن البرنامج الالكتروني المحوسب لا ينصفها، ويصبح في حينها الغلبة لرأي الباحث الاجتماعي لا للبرنامج.[106]

التحقق والتدقيق فيما يتعلق ببرنامج التحويلات النقدية

من الملفت للانتباه، أن برنامج التحويلات النقدية في وزارة التنمية الاجتماعية يتم تدقيقه عبر عدة مراحل، فبعد تجهيز قائمة الأسماء وإرسالها لوزارة المالية، تقوم وزارة المالية بدورها بفحص كشوفات الرواتب للأسماء المرفوعة، فإذا تبين أن لدى أحد الأسماء المرفوعة راتب من جهة أخرى يتم شطب الاسم، كما وأن كل شخص يثبت أن لديه اسم في دائرة الضريبة يتم شطب اسمه أيضاً.[107] ولا تنتهي المسألة هنا، بل يقوم العاملون في برنامج الاتحاد الأوروبي الذي يمول جزء من

---

[103]- من مقابلة أيمن صوالحة، ذكر سابقاً.
[104]- من مقابلة داوود الديك، ذكر سابقاً.
[105]- المصدر السابق.
[106]- المصدر السابق.
[107]- المصدر السابق.

برنامج التحويلات النقدية بتدقيق قائمة الأسماء التي تغطيها أيضاً، وهي تغطي 65,000 أسرة، وفي كثير من الأحيان تعود تغذية راجعة من العاملون في برامج الاتحاد الاوروبي ويسجلون ملاحظات حول البيانات الناقصة للعائلات وتقوم الوزارة بدورها بالتعديل.[108]

لكن المفارقة بين برنامج الاتحاد الأوروبي وبين وزارة المالية الفلسطينية، هي أن برنامج الاتحاد الأوروبي لا يقوم بشطب الأسماء بل يطلب التعديل على البيانات إذا ما كانت منقوصة، وإذا تم أخذ قرار شطب اسم مستفيد يقومون بإبلاغ وزارة التنمية الاجتماعية بذلك، في حين وزارة المالية لا تقوم بإبلاغ الوزارة أبداً، بل تقوم بشطب اسم المستفيد دون تغذية راجعة حول ذلك ودون إعلام وزارة التنمية الاجتماعية بذلك.[109] هذه المسألة أدت لظهور مجموعة من الفجوات في تسهيل الحصول على الخدمة للمستهدفين من المستفيدين/ات، لكن مؤخراً تم الاتفاق (من قبل وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة المالية) على أن لا يتم حذف أي مستفيد من إلا بعد إجراء نقاش ثنائي بين الوزارتين.

[108]- المصدر السابق.

[109]- المصدر السابق.

كما أشرنا سابقاً في مقدمة هذه الدراسة، أدت جائحة كورونا وانتشارها في فلسطين إلى انكشاف عالي للعائلات الفلسطينية، فالمؤشرات في الضفة الغربية وقطاع غزة كانت واضحة منذ قبل انتشار فايروس COVID-19، حيث أشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة أنه ما يقدر بنحو 1,6 مليون فلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، أو 32.7% من الأسر، يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وهذا ناتج عن ارتفاع معدلات البطالة، ودخل الأسر المنخفض وارتفاع تكاليف المعيشة.[110]

قدمت دراسة صادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية بعنوان "الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا في فلسطين ودلالتها على السياسات والتدخلات الحكومية وغير الحكومية" بيانات متعددة حول أثر الجائحة على مختلف الشرائح الاجتماعية، ابتداءً بالنساء والأطفال، فالعمال والفقراء، والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. وتغطي الدراسة بشكل رئيس فترة محدودة وهي منذ بدء الجائحة وحتى نهاية شهر أيار 2020 (فترة الإغلاقات والالتزام بالمنازل)، حيث تم الإعلان عن العودة التدريجية للمؤسسات لتعمل بالتالي عودة الإجراءات الطبيعية للعمل تدريجياً. وتشير الدراسة إلى أنه من الصعب بناء استنتاجات نهائية وثابتة من حيث القياس الإمبريقي للآثار بسبب حالة التقلب وعدم اليقين بسبب تزايد عدد الحالات وعدم انتهاء الجائحة، الأمر الذي يبقي إمكانية العمل وفتح الأسواق والأماكن العامة رهينة للحالة العامة وانتشار الفايروس. كشفت الدراسة ونقلاً عن مصادر البنك الدولي ن نسبة البطالة بين الشباب وصلت 38% عقب الجائحة مباشرة،[111] وتظهر الدارسة إلى أن الجائحة أدت إلى زيادة عدد الأسر الفقيرة بنسبة 53% (من 275,819 إلى 422,915 أسرة)، وكان الأثر النسبي جلياً في الضفة الغربية حيث ارتفع عدد الأسر الفقيرة من 96,065 أسرة إلى 205,854 (أي

[110]- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة. "انعدام الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة: 1.3 مليون فلسطيني في قطاع غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي". نشر في تاريخ 14 ديسمبر 2018. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3f2dmpS

[111]- وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية. "دراسة الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا في فلسطين ودلالتها على السياسات والتدخلات الحكومية وغير الحكومية: من أجل مجتمع منيح ومتضامن ولا يهمل أحداً". تموز 2020، ص8

زيادة بنسبة 21%).[112] وكشفت الدراسة إلى أن 58% من الفلسطينيين يعتبرون أن "عدم الاستقرار في القدرة على تزويد العائلة بالطعام" يشكل أحد مصادر "الخوف" الرئيسية إثر الجائحة.[113]

ومع دخول فايروس COVID-19 عملت وزارة التنمية الاجتماعية خلال فترة الطوارئ على وضع عدة معايير لتقديم المساعدات للمنكشفين والفقراء الجدد، كما وقامت الوزارة بربط قاعدة بياناتها مع قاعدة بيانات وزارة الداخلية للتدقيق والتأكد من بيانات الاسر والافراد الذين تم تسجيلهم على البوابة الموحدة للمساعدات التابعة للوزارة، كذلك قامت الوزارة بمشاركة بيانات الأسر المسجلة لديها مع وزارة العمل لمنع الازدواجية في تقديم المساعدات. (أنظر/ي الجدول رقم 8).

جدول رقم (8): مجموع ما تم تقديمه للفقراء المسجلين لدى الوزارة في الفترة الواقعة بين 5 آذار 2020 ولغاية 5 يونيو 2020

نوع التدخل	مساعدات نقدية/شيكل	طرود غذائية وصحية	مساعدات طارئة	مساعدة الشتات	المجموع
القيمة/شيكل	15,690,000	28,991,520	429,250	3,500,000	48,610,770
عدد الأسر	32,115	112,180	329	17,500	162,124

وكانت قد أشارت تقارير منشورة إلى أنه قد يسجل 100 ألف أسرة فقيرة جديدة في فلسطين،[114] وذلك وفقاً لوزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية، وهو ما أشار له أيضاً الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن نسبة الفقر ستزيد في الأسر الكبيرة، متوسط حجم الأسرة في فلسطين تقريبا 5 أفراد، لكن يوجد أسر في فلسطين يفوق عدد أفراد الأسرة ما يقارب 10 أفراد، وهذه الأسر تندرج

[112]- المصدر السابق.

[113]- المصدر السابق.

[114]- موقع صحيفة الاقتصادي. "بسبب كورونا.. 100 ألف أسرة فقيرة جديدة في فلسطين". نشر في تاريخ 19 نيسان 2020، انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/30KLXDX

ضمن الأسر الأكثر احتياجاً. لكن هذه المساعدات (الجدول رقم 4) لا تندرج تحت إطار برنامج التحويلات النقدية فقط، بل تندرج أيضاً تحت إطار برامجية أخرى.

التحديات أمام وزارة التنمية الاجتماعية

من خلال المقابلات والاطلاع على بيانات الوزارة، تبين أن هنالك سلسلة من التحديات أمام وزارة التنمية الاجتماعية لتحقيق أهدافها وفقاً للخطط الاستراتيجية والسياسات المرجو العمل بها. لا ينكر العاملون في الوزارة أن هنالك خلل وظيفي في تقديم الخدمة والحصول عليها من قبل الأفراد، لكن هذا الخلل يتعلق بعدة أمور تحتاج لقرارات أعلى من سلطة الوزارة كمركز مسؤولية في اتخاذها. يمكن التركيز على التحديات من العامة فيما يتعلق بعمل وزارة التنمية الاجتماعية، فالخاصة فيما يتعلق ببرنامج التحويلات النقدية:

- الموازنة المخصصة لوزارة التنمية الاجتماعية لا تكفي، حيث لم تتجاوز موازنة وزارة التنمية الاجتماعية

  بأفضل أحوالها عبر السنوات ال 6% من مجموع الموازنة العامة للحكومات الفلسطينية بالمعدل. تحتاج موازنة وزارة التنمية الاجتماعية لإعادة النظر فيما يخصص لها، ولو أن الاحتساب العام عبر السنوات العشر الأخيرة يظهر أن هنالك زيادة في مخصصات الوزارة، إلا أن هذه الزيادة تأتي ضمن الإطار العام لزيادة مبلغ الموازنة العامة المرصودة.

- لا بد من إعادة النظر فيما يتعلق بعدد العاملين في الوزارة، حيث يبلغ عدد العاملين في وزارة التنمية الاجتماعية اليوم حوالي 1,362 موظف، منهم 119 موظف بعقود، وحوالي 1000 موظف يعملون في الميدان ما بين إرشاد اجتماعي/نفسي والعاملين في ملفات حماية الطفولة وحماية الأسرة والأشخاص ذوي الإعاقة والشيخوخة. إذا ما كان عدد الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية لوحدها يبلغ حوالي 106,000 أسرة، كيف لهذا العدد من العاملين أن يغطي كافة الأسر بكافة الاحتياجات والتدخلات للحماية؟! كما أن هذا الرقم يعبر عن عدد الأسر التي كشف عنها، ناهيك عن الأسر التي لا تستطيع الوصول للحصول على الخدمة ولا تعلم عنها مديريات الوزارة. هذا كله يعود لزيادة الموازنة المتعلقة بالوزارة وزيادة بند الرواتب والأجور فيها، لزيادة التشغيل ولضمان حصول العاملين في الميدان على حوافز أعلى للحصول على كافة المعلومات المرجوة.

- يجب أن يكون هنالك دور أعلى لشبكات الحماية الاجتماعية التي تتكون من المؤسسات الفاعلة في التجمعات السكانية مثل: الاندية النسوية، الاندية الشبابية، الجمعيات، البلديات، ممثلين عن بعض المؤسسات الحكومية مثل وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم ووزارة العمل. فوفقاً لأيمن صوالحة، يوجد حوالي 400 شبكة حماية اجتماعية محلية لكن هذه الشبكات حاليا غير فعالة كما يجب واعتقد ان هذه الشبكات يجب أن تتفاعل أكثر.[115]
- بخصوص الحصول على المعلومات حول المستفيدين/ات، بالرغم من أن البرنامج المعمول به حالياً من أجل تحديد احتياج كل أسرة، والذي يعتمد على الموازين وفقاً للفقر متعدد الأبعاد، إلا أن العاملين في الوزارة لا ينكرون وجود بعض الأخطاء، حيث لا تعتمد طريقة الاحتساب على التدخل البشري بل تعتمد على الأوزان، من متغيرات ومؤشرات. فبالتالي هذه الأدوات فيها أخطاء (استبعاد لبعض ممن يستحقون)، لهذا يجب ان تخضع جميع قواعد وزارة التنمية الاجتماعية للمراجعة من قبل الباحثين بشكل جيد، ويوجد لجنة متابعة محلية داخل كل مديرية، تتكون من باحث اجتماعي وموجه المهني ومدير تقييم الأسر، لكن هذا غير كافي لتغطية كافة الأسر في المناطق السكانية.[116]
- الحديث حول التحويلات النقدية هو يسد بعض من غياب ضمان اجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكنها ليست مخصصات ضمان اجتماعي ولا رواتب في نهاية المطاف. من وجهة نظر دائرة التخطيط تعتبر التحويلات النقدية بما تقدر كافية، لكن يمكن ان يكون الحد الأدنى من التحويلات هو ما يحتاج لإعادة نظر، لكن الحد الأقصى كافي و أكثر من كافي، حيث يفترض أن المساعدات الاجتماعية يكون لها ارتباط في نسبة المساعدات الاجتماعية و الGDP في البلاد.
- بالرغم من أن التفكير في وزارة التنمية الاجتماعية بنصب على تعزيز برامج الحماية الاجتماعية التحويلية (Transformative) عبر نهج التمكين والتكامل في السياسات بين جميع الأطراف المعنية في التنمية المستدامة وتعزيز استمرارية سبل العيش للأسرة والتنشئة الاجتماعية،[117]

[115]- من مقابلة أيمن صوالحة، ذكر سابقاً.

[116]- المصدر السابق.

[117]- المصدر السابق، ص8-9

إلا أنه لا يمكن الانتقال من برنامج التحويلات النقدية CTP بشكل مباشر إلى برامج التمكين الاقتصادي والمشاريع، لأن هذا قد يهدد الأسر ويعرضها لتكون عرضة للانكشاف بشكل أكبر في ظل انتقالها من برنامج التحويلات النقدية إلى حين نجاح المشروع، وهو ما قد يعيد الأسرة إلى المربع الأول. لذا، يبقى الاستنزاف من موازنة وزارة التنمية الاجتماعية للتحويلات النقدية عالياً طيلة فترة العمل.

- من الممكن أن يصبح برنامج التحويلات النقدية أكثر نجاعة وتحسين اداء البرنامج بتوجيهه جغرافياً إلى المناطق الأكثر تهميشاً، مثل المخيمات والمناطق المحاذية للجدار والمناطق المهمشة في تصنيف "ج" للمناطق والأغوار الفلسطينية، خصوصاً في ظل الهجمة الاستعمارية الشرسة عليهم.
- بخصوص الرقابة على التحويلات النقدية ومروره بعدة مراحل، من تجهيز قائمة الأسماء وإرسالها لوزارة المالية، حيث تقوم وزارة المالية بدورها بفحص كشوفات الرواتب للأسماء المرفوعة، كما ويقوم المانحين بمراجعته أيضاً، تستنزف هذه العملية الكثير من الوقت لحصول المستفيدين/ات على المبلغ، لذا لا بد من إعادة النظر في هذه الآلية التي قد تعجل من حصول المستفيدين/ات على الخدمة.[118]
- بالرغم من أن الوزارة قطعت شوطاً كبيراً فيما يتعلق بآلية التحويل عبر الصرافات الآلية وإبلاغ الأفراد بأن الحوالة قد وصلت عبر رسائل ال SMS، إلا أنه ما زال هنالك العديد من الحالات التي ما زالت تحصل على شيكات ولا يوجد وسيلة تبين لهم أن الحوالة المالية قد وصلت.

[118]- المصدر السابق.

الفصل الثالث: الفقراء ما بين المساعدات والواقع (دحض تهمة الكسل)

هدفت المقابلات الفردية مع المستفيدين/ات من برامج التنمية الاجتماعية من أفقر الفقراء إلى الوصول لتحليل ونتائج حول نظرتهم للمساعدات التي تقدم لهم وما هي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تجمع المستفيدين/ات فيما بينهم.* حيث تبين من خلال العمل الميداني والمقابلات مع المبحوثين، أن هنالك مجموعة من العناوين التي تشكل إطاراً عاماً للمستفيدين، مع اختلافات بسيطة فيما بينهم وفقاً لكل حالة.

كشفت المقابلات التي أجريت خلال شهري تشرين أول وتشرين ثاني من العام 2020 عن مجموعة من المحاور والقضايا، لكن قبل الخوض في أبرز القضايا التي كشفت عنها المقابلات، يمكن إجمال خطوط عريضة لدى المبحوثين، معظم العائلات التي قابلناها يوجد فيها أكثر من 6 أفراد، إلا أن عدد الأطفال في المنزل لم يكن السبب الرئيسي في تدهور وضع الأسرة الاقتصادي، وهو ما سيتبين معنا في العناوين أدناه. لكن من المهم جداً الإشارة إلى أن غالبية المنازل التي قام الباحثون الميدانيون بزيارتها في أفضل أحوالها تحتوي على غرفتي نوم، بالرغم من وجود أكثر من 6 أفراد في كل منزل (أحد المبحوثين 10 أفراد في منزل من غرفتين وصالة ومرفق صحي واحد ومطبخ)، مع غياب شبه كامل للتدفئة المنزلية في الشتاء، والتهوية الصحية في الصيف. كما أن كافة البيوت التي قمنا بزيارتها هي بيوت مستأجرة، مما يشكل عبئاً على قاطنيها من الفقراء، والمعظم تتراكم عليه أجرة المنزل لأشهر.

وبخصوص الإنفاق، تحتاج معظم الأسر بمعدل إنفاق ما بين 1,000-2,500 شيقل شهرياً، ما بين كهرباء وطعام وأدوية والتزامات منزلية أخرى، في المقابل تحصل معظم العائلات على مبالغ تتراوح ما بين 750 شيقل إلى 1,060 شيقل كل أربع أشهر في السنة الأخيرة على الأقل، مما يعني أن هنالك غياب للسيولة المالية في معظم الأشهر من السنة. ولا يوجد جهة أخرى تقوم بسد هذا الانكشاف، إلا أن بعض العائلات تحصل على مساعدات من لجان الزكاة في مناطقها إما بطرد غذائي أو مبلغ قليل جداً

* في وصف المبحوثين لهذه الدراسة، حاول الباحث قدر الإمكان العمل على ترميز البيانات المتعلقة بالمبحوثين، وذلك لدواعي أخلاقيات البحث.

من المال (50 ديناراً كل 4 شهور) ومعظم الطرود تكون في شهر رمضان، وتحصل بعض العائلات على مساعدات من متبرعين ميسوري الحال في بعض الأحيان، إما من خلال الأقارب أو جيران. وهنا علينا التذكير بأن وفقاً لسنة تحديث مؤشرات الفقر في فلسطين (2017)، كشف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن خط الفقر للأسرة المرجعية* في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام 2017 حوالي 2,470 شيقل (حوالي 671 دولار أمريكي)، بينما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) لنفس الأسرة المرجعية حوالي 1,974 شيقل (حوالي 536 دولار أمريكي)، وبهذا يكون قد بلغ معدل الفقر بين الافراد خلال العام 2017 وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري 29%، (بواقع 14% في الضفة الغربية و53% في قطاع غزة)، وتبين أن حوالي 17% من الافراد قد عانوا من الفقر المدقع وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري، (بواقع 6% في الضفة الغربية و34% في قطاع غزة).[119] وعلينا الأخذ بعين الاعتبار أنه خلال السنوات الستة الماضية ارتفع متوسط إنفاق الفرد في الضفة الغربية وانخفض في قطاع غزة، فقد ارتفع متوسط إنفاق الفرد من 188 ديناراً أردنياً عام 2011 إلى 220 ديناراً أردنياً عام 2017 في الضفة الغربية، أي بارتفاع مقداره 17%، أما في قطاع غزة فقد انخفض الإنفاق الكلي للفرد في عام 2017 مقارنة مع عام 2011، حيث تراجع من 110 ديناراً أردنياً إلى 91 ديناراً أردنياً أي بانخفاض نسبته حوالي 17%.[120]

هنالك من المبحوثين من يحصل على المساعدات منذ أكثر من 12 سنة، ومنهم من بدأ باستلامها منذ سنة ونصف، معظم الإناث اللاتي يستفدن من الخدمات هن من النساء اللاتي فقدن أزواجهن مما يعني فقدان معيل الأسرة، ومعظم الذكور هم الذين لم تعد لهم قدرة جسدية على العمل. كما أن كل عائلة تمت مقابلتها في هذه الدراسة يعاني أحد أفرادها (إذا لم يكن المعيل) من مرض مزمن أو إحدى أمراض الأعصاب أو إعاقة حركية، وهو ما ينعكس سلباً على الحالة المادية للأسرة كوحدة كامل. وكافة العائلات التي قابلناها تتراوح أعمار المعيلين فيها والمستفيدين/ات من برامج التنمية الاجتماعية ما بين 49 سنة إلى 72 سنة، أكثر من نصفهم بقليل هم من الذكور.

---

* المكونة من خمسة أفراد، بالغين اثنين وثلاثة أطفال

[119]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان 2020/7/11". انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/354V84b

[120]- من موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. " الاحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة يوم المستهلك الفلسطيني 2019/03/15". انظر/ي الرابط التالي: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3411

وقد يبدو للباحثين الميدانيين في بعض الأحيان أو حتى لبعض الأفراد، أن الأثاث المنزلي والأدوات الكهربائية في المنازل تعتبر ميزان لقياس وضع الأسرة المادي، وهذا الفهم في معظم الأحيان مغلوط خصوصاً عندما نتحدث عن الأسر الفقيرة. حيث أن الانطباعات التي تؤخذ حول الأسر من أثاث المنزل ووجود هواتف ذكية معهم ووجود تلفاز في المنزل، قد تفهم بالغالب بشكل معظم هذه المقتنيات تم التبرع بها لهم من الأساس، والنظر إليها كمقياس لوضع الأسرة هي مسألة سطحية جداً، فالأسر يجب أن ينظر لها نوعياً من حيث جودة الحياة التي يعيشونها والعناوين الأساسية التي تخرجهم من دائرة الفقر.

لمس الباحث إشكالية بأن معظم الحالات لم تكن تعلم قبل حصولها على خدمات التنمية الاجتماعية بأنها تستطيع الحصول على خدمات من جهة رسمية، وتوجه المعظم بعد سماهم من الجيران أو الأقارب لذلك، بمعنى أن الدوائر المختصة لا تصل للأفراد المنكشفين اقتصادياً وصحياً بل يتجه الأفراد لهم، وبالرغم من أن الأفراد يحتاجون لزيادة وعيهم تجاه حقوقهم في المجتمع إلا أن الدوائر المختصة أيضاً من المفترض أن تقوم بمهامها في الوصول للناس، وهي مسألة سنتحدث عنها لاحقاً تحت عنوان الإشكاليات والتحديات من هذه الدراسة.

الأمراض المزمنة: عمود الفقر

ربما يعتقد البعض أن الفقراء بالمجمل لا يملكون القدرة على توفير احتياجاتهم الأساسية لأسباب تتعلق بسلوكياتهم، كالكسل وعدم الالتزام بعمل. كانت أكبر أسرة من الذين تمت مقابلتهم تتكون من عشر أفراد، وأصغرها من ثلاثة أفراد، مع الأخذ بعين الاعتبار أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية هو 5.1 في الضفة الغربية وقطاع غزة،[121] وبالرغم من أن معظم العائلات التي قابلناها يوجد فيها أكثر من 6 أفراد، إلا أن عدد الأطفال في المنزل لم يكن السبب الرئيسي في تدهور وضع الأسرة الاقتصادي، فبعض الأسر يوجد فيها أبناء شباب، وهم لا يصنفون في فئة الأطفال، إلا أنهم لا يعملون، وهذا ناجم عن قلة فرص العمل والتشغيل في الضفة الغربية. الغالبية العظمى من مستفيدي برنامج التحويلات النقدية هم من أصحاب الأمراض المزمنة ومن الأشخاص ذوي الإعاقة،

[121]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان". نشر في 11 تموز 2020. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3rv2I2C

بمعنى أنه لا يوجد لديهم من الأساس قدرة جسدية على العمل والإنتاج، ومن تبقى من العائلات لا يوجد لها معيل أساساً.

المبحوث م.ح يبلغ من العمر 47 سنة، توقف عن العمل منذ 7 سنوات بسبب إصابته بشلل في الأطراف السفلية من جسده نتيجة انزلاق الغضاريف، عدد أفراد أسرته تسعة، تضمه هو زوجته (7 أطفال)، أكبر ولد من الذكور لديه عمره 18 سنة، ويوجد لديه 4 أطفال في المدارس وابنة في تدرس في إحدى المعاهد التعليمية العليا. لا يذهب الابن الأكبر للمدرسة منذ حوالي 3 سنوات، يعمل الابن الأكبر بائع على عربة، حصل عليها من خلال متبرع للعمل بها. المبحوث م.ح كان يعمل ميكانيكي سيارات، إصابته بالشلل أدت لعجز لديه وتوقفه عن العمل. قام بعمل عملية ولم تنجح، كان م.ح مستأجراً لكراج سيارات ويديره. يحصل ابنه الأكبر من خلال عمله اليومية على عربة الذرة ما بين 30-40 شيقل، وفي الفترة الأخيرة لا يسمح له بالتواجد في مكانه المعتاد (باب المدرسة) بسبب انتشار الوباء. قبل وقوع جائحة كورونا كان يحصل ما بين 70-80 شيقل (من خلال تواجده أمام قاعات الأفراح).[122]

وكذلك الحال بالنسبة للحالة و.ك، حيث أن عدد افراد الاسرة الذين يسكنون في نفس المنزل ستة أفراد، بمن فيهم الأطفال والأم والأب، وتسكن أخت الزوج (العمة) معهم. زوج المبحوثة و.ك يعاني من مرض نفسي وتعرض لجلطه في القلب، وبالتالي تعد هي المعيل الوحيد للأسرة، لكنها وبعد تعرضها لحادث أدى إلى إصابتها بانزلاق في فقرات العمود الفقري، مما منعها من العمل، يوجد شباب في الأسرة من سن العمل، إلا أن ابنها الكبير الذي يبلغ من العمر 20 سنة يعاني من مرض نفسي (صدمة نفسية بسبب مرض الأب)، وبالتالي لا يستطيع العمل، بالإضافة إلى تلقيه العلاج في المستشفيات المختصة.[123] أما الحالة م.ع تتشكل عائلته من 6 أفراد، هو وزوجته و3 أبناء ذكور وبنت واحدة، منزلهم عبارة عن غرفة نوم صغيرة ومطبخ وصالون وصالة وحمام، لا يوجد أحد يعمل في العائلة، فهو وزوجته يعانون من عدة أمراض مزمنة، وهو ممنوع عن العمل بسبب ذلك، مع العلم أن أبناءه ما زالوا أطفال. زوجته تستطيع الحركة إلا أنها لا تستطيع القيام بالأعمال الصعبة حتى في

[122]- من المقابلة التي أجريت مع المبحوث م.ح في تاريخ 16 تشرين ثاني 2020 في مدينة رام الله.

[123]- من مقابلة أجريت مع الحالة و.ك في تاريخ 18 تشرين ثاني 2020 في مدينة طوباس.

المنزل. بالرغم من حالته الصحية الصعبة، إلا أنه كان قد حاول العمل مسبقاً في ورشة بناء، لكن ذلك انعكس عليه سلباً مما أدى إلى رقوده في الفراش لمدة 15 يوماً.[124]

معظم المبحوثين يعانون أو يعاني أحد أفراد أسرهم مرضاً مزمناً أو حالة إعاقة، إلا أن العائلات التي لا يوجد فيها أمراض أو إعاقة، لم يكن لها معيل. عبرت المبحوثة ن.ح أنه لا معيل لعائلتها، تقطن هي وأبنائها الستة، وزوجها الذي يعمل في الداخل المحتل لا يقوم بزيارة العائلة.[125] لا يوجد من يعمل في المنزل، الزوج نادراً ما يقوم بإرسال مبلغ من المال لأطفاله.

وكذلك الأمر بالنسبة للحالة و.د والتي تبلغ من العمر 44 عاماً، فهي مطلقة ولا يوجد لديها معيل، تسكن هي وطفليها (عمر الابن 12 سنة والابنة 14 سنة) ووالدها. هي تنفق مما يأتيها من تبرعات من المقتدرين ومن الجيران، تقول أنه غالباً ما تتجاوز مصاريف المنزل الأساسية 500 شيقل والباقي ديون ع الدفتر.[126]

من المقابلات يتبين أن الأسباب الأساسية لتراجع الأوضاع المعيشية الاقتصادية للمبحوثين سببها الأساسي المرض وعدم القدرة على العمل، حتى مع وجود شباب داخل الأسرة في ظل الوضع الراهن الذي يعيشه الفلسطينيون ومع نسب البطالة العالية جداً يصبح جميع من في العائلة أطفالاً وشباباً يشكلون عبئاً مادياً بحاجة لتدخلات خارجية.

الإعاقة تستنزف أفقر الفقراء

يتوضح من خلال العنوان السابق بأن الأمراض المزمنة هي عامل أساسي في توقف الأفراد عن العمل وهو ما ينعكس على أحوالهم المعيشية (الاقتصادية والاجتماعية)، وكذلك الأمر بالنسبة للإعاقة، فوجود شخص من ذوي الإعاقة قد يستنزف كافة الموارد المادية للعائلة، كما أنه قد يستنزف الكثير من الوقت للاهتمام بالحالة الموجودة، وهو ما يجعل العبء أكبر على من يتولى مسؤولية الإنفاق على المنزل في حال كان/ت هو/هي المسؤول/ة المباشر/ة عن الشخص ذو الإعاقة في المنزل.

---

[124]- من مقابلة أجريت مع الحالة م.ع في تاريخ 11 تشرين ثاني 2020 في مدينة بيت لحم.

[125]- من مقابلة أدريت مع المبحوثة ن.ح في تاريخ 09 تشرين ثاني 2020 في مدينة طولكرم.

[126]- من المقابلة التي أجريت مع المبحوثة و.د في تاريخ 09 تشرين ثاني 2020 في مدينة الخليل.

تبين من خلال المقابلات الميدانية أن بعض الأسر يتمحور احتياجها الكامل حول الشخص ذو الإعاقة في المنزل، عبرت السيدة س.ف بأن "أكثر ما يستنزف طاقتي وقدرتي المالية والجسدية هو الاهتمام بإبني المعاق، لأنني لا أستطيع تركه لوحده، هو يبقى في المنزل وفي معظم الأحيان يقضي وقته على ألعاب الكمبيوتر (نتحدث عن ذات الشاب من ذوي الإعاقة)، لأنه إذا ما خرج لخارج المنزل يصبح عرضة للتنمر من أطفال الحارة، وإذا ما بقي في المنزل دون ألعاب الكمبيوتر يمل، لذا يوجد علي التزام شهري بدفع فاتورة الانترنت لذلك، بالإضافة إلى المصاريف العالية لصيانة الحاسوب المحمول الخاص به. وأبنائي لا يساهمون إلا بحد أقصاه 200 شيقل لأنهم بالأساس لديهم أسر يصرفون عليها".[127] وأيضاً عبر م.ع بِ "أنا أعاني من إعاقة، حيث أعاني من تدلي القدم "Drop foot"، كما أنني لا أرى جيداً، وأنا مسجل لدى اتحاد الأشخاص ذوي الإعاقة في بيت لحم، وكذلك ابني يعاني من نفس الإعاقة (تدلي القدم)، وأنا للآن غير قادر على علاجه لأن علاجه مكلف، يتوجب علي شراء جهاز لقدمه وحذاء طبي وهو غير متوفر من خلال وزارة الصحة، و توجهت لاتحاد الأشخاص ذوي الإعاقة والعديد من المؤسسات ولم أحصل منهم على شيء".[128] أما الحالة إ.ج من مدينة نابلس قال أنه لولا الإعاقة التي لديه لكان بإمكانه العمل بشكل أفضل واستطاع الحصول على نقود بشكل أعلى، لكن الإعاقة أثرت على عمله بشكل كبير، هو يعمل كبائع متجول على عربة ويبيع من خلالها ما تيسر، لكن الإعاقة تحد من حركته، وهو ما يؤثر أساساً على نشاطه وعمله، مع العلم أن إ.ج لديه ثلاثة أطفال لينفق عليهم.[129]

هذا يؤكد على أن الادعاء بأن أفقر الفقراء لا يسعون لتغيير واقعهم خاطئ، فبالرغم من وجود أشخاص من ذوي الإعاقة بينهم، إلا أنهم يسعون قدر الإمكان للعمل على توفير أبسط احتياجاتهم الأساسية. من بين معظم المبحوثين الذين تمت مقابلتهم يوجد على الأقل شخص واحد من الأشخاص ذوي الإعاقة في العائلة (ما بين شديدة ومتوسطة)، لذلك ترتبط الإعاقة بشكل مباشر بالفقر، وهو ما تبين أيضاً من البيانات التي حصل عليها المرصد حول الأموال التي تنفقها وزارة

---

[127]- من المقابلة التي أجريت مع الحالة س.ف في تاريخ 16 تشرين ثاني 2020 في مدينة رام الله.

[128]- من مقابلة أجريت مع الحالة م.ع، ذكر مسبقاً.

[129]- من مقابلة أجريت مع الحالة إ.ج في تاريخ 8 تشرين ثاني 2020 في مدينة نابلس.

التنمية الاجتماعية على الأسر التي فيها شخص واحد على الأقل من ذوي الإعاقة، حيث وصل عدد هذه الأسر 47,996 أسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

التأمين الصحي: الحاضر الغائب للفقراء

تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بتغطية العائلات الفقيرة صحياً من خلال تقديم تأمين صحي حكومي لهم بشكل مجاني. وهو ما أكد عليه كافة المبحوثين وما أكد عليه العاملين في الوزارة، مع ضرورة التذكير بأن بعض المبحوثين يحصلون على تأمين وكالة الغوث الصحي، الذي تقوم الأونروا بالتكفل في تغطيته. بالرغم من حصول كافة المبحوثين على تأمين صحي حكومي مجاني، إلا أن الغالبية العظمى منهم ما زالت تنفق على الاحتياجات الصحية والطبية، حيث أن التأمين موجود إلا أن سلة الخدمات فيه لا تلبي احتياجاتهم، أي أنه "الحاضر الغائب في معظم الأحيان" بالنسبة لهم.

عبر العديد من المبحوثين أن السبب الرئيسي في توجههم للتنمية الاجتماعية كانت الغاية الأساسية منه الحصول على تأمين صحي، يقول المبحوث د.س "أنا تقدمت بطلب للتنمية كنت بحاجة لإجراء عملية باطنية، وكانوا يقومون بزيارات لي في المنزل، ومنذ فترة انقطعت الزيارات ولكن غالباً كانوا يزورونا مرة أو مرتين كل عام، وقدمت لهم أوراق وتقارير طبية حول وضعي الصحي، وفي كل عام أقوم بتقديم هذه الأوراق والفحوصات حول وضعي الصحي، وبناء عليه حصلت على المساعدات".[130] وهو ما أكدت عليه المبحوثة م.ص حيث توجهت للشؤون عند مرض زوجها، حيث أخبرها أفراد العائلة والجيران أن تتوجه للتنمية للتسجيل لأجل الحصول على تأمين صحي، حيث كان زوجها يغسل كلى بشكل يومي، وهي مسألة مكلفة جداً لأي عائلة مهما كان مستواها المعيشي، ومن ثم تم أدرجت العائلة على قائمة المساعدات النقدية وأصبحت تتلقى مساعدات نقدية أيضاً.[131]

بالرغم من أن التأمين يغطي العمليات الصعبة التي لا يستطيع الأفراد الفقراء تحمل نفقاتها، إلا أنهم ما زالوا ينفقون على بعض الأدوية والاحتياجات الطبية التي لا يغطيها التأمين أو لا تكون متوفرة ضمن مخازن وصيدليات وزارة الصحة. يقول د.س "لم أستفد كثيراً من التأمين الصحي، الدواء وحده ضمن التأمين يكلف أكثر من 50 شيكل، أستفيد أكثر من تأمين وكالة الغوث، أما تأمين

[130]- من مقابلة أجريت مع المبحوث د.س في تاريخ 11 تشرين ثاني 2020 في مدينة بيت لحم.

[131]- من المقابلة التي أجريت مع المبحوثة م.ص في تاريخ 11 تشرين ثاني 2020 في مدينة بيت لحم.

الحكومة الذي حصلت عليه عبر التنمية الاجتماعية لا يعطوننا فيه الكثير من الخدمات، فقط في حال تعرض أحد أبنائي لمرض أو تعرض لحادث أتوجه به إلى مستشفى بيت جالا الحكومي، وحتى عندما نتوجه إلى المشفى الحكومي يقتطعون رسوم تسجيل وتكون الأدوية بثمن وبعضها يكون غير متوفر في المشفى الحكومي أو الصحة فنضطر لشراء الدواء من الخارج. من المفترض من وزارة الصحة تخفيف ثمن العلاج والدواء ومراعاة ظروف الناس بشكل أكبر، حتى أدوية الضغط التي أتناولها بشكل مستمر ثمنها كبير بالنسبة لحالتي، ولو احتجت لتحويلة سأكون بحاجة لدفع مبلغ 200 شيكل كي أحصل عليها، تقدمت سابقاً بطلب لتحويلة ولكني لم أستطع توفير 200 شيكل، من أين آتي لهم بـ 200 شيكل في وضعي هذا؟!".[132] وأيضاً كانت المبحوثة ن.ج التي تعاني ابنتها من علة في عينها (عصب العين)، ولا تستطيع النظر من خلالها منذ الولادة، لذا تقوم بعلاجها على حساب العائلة الشخصي، وعند توجهها للمستشفى الحكومي كونها حاصلة على تأمين صحي حكومي، قام المستشفى بتحويلها لمستشفى رفيديا بنابلس، لكن لا يوجد علاج لحالتها لديهم. تحتاج شهرياً لاصقات لعينها بقيمه 150 شيقل، غير كشفية العلاج 120 شيقل وبذلك كل هذا يؤثر على وضع الأسرة الاقتصادي.[133]

هذا لا يعني أن التأمين الصحي لا يوجد منه فائدة، إلا أن منظومة التأمين الصحي يجب مراجعتها بشكل أكثر فعالية، خصوصاً للفئات المهمشة من الفقراء والأشخاص ذوي الإعاقة، الذين بالأساس تعتبر مشكلتهم الصحية عاملاً أساسياً في فقرهم وضعفهم، والذين لا يستطيعون الإنفاق على علاجهم من جيوبهم الخاصة.

المساعدة في التعليم: أقساط مدرسية رمزية دون النظر للفجوات

عند سؤال المبحوثين حول تغطية الرسوم المدرسية للأبناء أجاب الجميع بأن التنمية الاجتماعية تقوم بتغطية رسوم الالتحاق المدرسية، وهي بالأساس لا تتعدى 60 شيقل للطفل الواحد من المراحل العليا (40-60 شيقل وفقاً لعدد الملتحقين من الإخوة)، لكن الغريب الذي تبين من المقابلات هو أن أغلب الأسر لا تحصل على قرطاسية وحقائب مدرسية وكتب، في حين هنالك خمسة من المبحوثين

[132]- من المقابلة التي أجريت مع المبحوث د.س، ذكرت سابقاً.

[133]- من المقابلة التي أجريت مع المبحوثة ن.ج، ذكرت سابقاً.

أفادوا بأنهم يتلقون بالإضافة إلى تغطية الرسوم المدرسية قرطاسية وكتب وحقائب مدرسية.[134] هذا يدفعنا للتساؤل حول ما إذا كانت هذه التغطية تأتي من وزارة التنمية الاجتماعية أم أن هنالك جهات أخرى تقوم بالتبرع في بداية الأعوام المدرسية، وهذا يعكس بشكل غير مقصود نوع من أنواع اللاعدالة في التوزيع والمساندة، فالأسر لا تستطيع أن تشتري حقائب مدرسية وقرطاسية في معظم الأحيان، ناهيك عن أن الزي المدرسي تقوم كافة الأسر بتدبير أمورها للحصول عليه، ولا تغطي الوزارة ذلك.

لم نجد من بين المبحوثين من لديه أبناء يتعلمون في الجامعة إلا حالة واحدة فقط (المبحوث م.ج) الذي تتوجه ابنته للتعليم في معهد تابع لوكالة الغوث، وتغطى الأقساط من خلال الوكالة كون العائلة لاجئة بالأساس، إلا أن الابنة لا تحصل على أي شكل من أشكال المساعدة الأخرى من وزارة التنمية، لا نقدية ولا عينية.[135]وبكل الأحوال، فإن الشباب في معظم العائلات التي قابلناها لا يتجهون للتعليم العالي، فهم بمجرد وصولهم لسن الشباب وتناسب قدرتهم الجسدية على العمل، يتوجهون مباشرة للعمل في أي فرصة تتاح لهم، لتحسين أوضاعهم المعيشية الصعبة. مبحوث واحد من كافة المبحوثين أشار إلى أن ابنته كانت تدرس في جامعة القدس المفتوحة، غطت وزارة التنمية الاجتماعية 50% من قسط الفصل لا غير والباقي كانت تأمنه من عملها في محل الملابس ومنذ أن تخرجت لا تعمل بسبب الظروف والأوضاع السيئة.[136]

يعتبر التعليم مسألة أساسية للخروج من دائرة الفقر، وشعور الأطفال الفقراء بالفجوات بينهم وبين الأطفال الآخرين يجعلهم أكثر عرضة للخروج من منظومة التعليم، مما يفتح شهيتهم على العمل إذا ما أتاحت لهم الفرصة ذلك.

تغيرات سلبية على الخدمات

يفترض من وزارة التنمية الاجتماعية أن تقوم بتحويل النقود كل ثلاثة أشهر وفقاً للبرنامج، لكن ما لمسناه في المقابلات أن التحويلات النقدية باتت تحول كل أربعة أشهر في السنة الأخيرة، وهو ما

---

[134]- من المقابلات الميدانية التي أجراها الفريق.

[135]- من المقابلة التي أجريت مع المبحوث م.ج، ذكر سابقاً.

[136]- من المقابلة التي أجريت مع المبحوثة و.د، ذكرت سابقاً.

لم ذكره داوود الديك وكيل وزارة التنمية الاجتماعية في المقابلة التي أجريت معه قبل، وقال أن السبب الأساسي في ذلك يعود للأزمة المالية التي تواجه السلطة الفلسطينية، والتحويلات أصبحت تحول كل أربع شهور منذ أكثر من سنة.[137] إن انقطاع السيولة للعائلات المحتاجة يسبب أزمة كبيرة من حيث سداد فواتير الكهرباء والمياه والحصول على احتياجات المنزل، خصوصاً وأن الكهرباء اليوم باتت في معظم المناطق خدمة تقدم بالدفع المسبق، بالإضافة إلى أن معظم الأسر لا تملك سكنها إنما تستأجره، مما يزيد من صعوبة أوضاعهم عند تأخر الدفعات.

وتحت هذا العنوان أيضاً يوجد عدة تساؤلات بعيداً عن مسألة موازين الفقر متعدد الأبعاد، يتساءل المبحوثين حولها، حيث أنهم يفهمون ويدركون تماماً قضية المعايير التي تأخذ بالحسبان الفقر متعدد الأبعاد، إلا أنهم يستهجنون حصول البعض منهم على طرود غذائية في بعض الأحيان وفي مرات أخرى لا يحصلون، أو توقفها مرة واحدة.[138] أو أنهم كانوا يحصلون على نوع معين من الخدمة وتوقفت، كالفوط الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة (هذه الحالة حصلت مع المبحوثة س.ف حيث كانت تحتاج فوط صحية لابنها ذو الإعاقة). لكن للباحث أيضاً تساؤلات حول المساعدات العينية التي حصل عليها البعض في بداية فترة الطوارئ وانتشار فايروس كورونا في الضفة الغربية، حيث عبر مبحوث واحد أنه حصل على زيادة في القسيمة الشرائية من 140 شيقل ل180 شيقل، لمدة شهرين متواصلين ثم توقفت.[139] كما وعبر مبحوث آخر أنه "كانت المساعدات تأتي أكثر خلال فترة كورونا أما قبل فترة كورونا كانت المساعدات تأتي ربما في العام مرة واحدة، والتحسن مربوط بما يأتي من الوزارة في رام الله وما يصل للمديريات في المناطق".[140] ويوجد حالات من المبحوثين كانوا قد حصلوا على المساعدات النقدية بأعلى مبلغ وهو 1800 شيقل واليوم وصلت 750 شيقل.

بالمجمل، يمكن القول إن المستفيدين/ات من برنامج التحويلات في أحسن الأحوال يحصلون على زيادة في المبلغ المرصود لهم لا تتجاوز 300 شيقل، لكن هذا نادراً ما يحصل، فالمعظم يصبح المبلغ المحول لهم أقل إما بسبب أن واحدة من البنات الإناث في الأسرة تكون قد تزوجت وخرجت من

---

[137]- من مقابلة داوود الديك، ذكرت سابقاً.

[138]- من المقابلات الميدانية مع المبحوثين.

[139]- من مقابلة أجريت مع المبحوثة ع.ن بتاريخ 09 تشرين ثاني 2020 في محافظة الخليل.

[140]- من من مقابلة أجريت مع الحالة م.ع، ذكرت سابقاً.

المنزل، أو أن أحد الأبناء لم يعد طفلاً (أكبر من 18 سنة) لذا تصبح المعادلة مختلفة وفقاً للفقر متعدد الأبعاد من حيث عدد الأطفال في الأسرة.

من المهم جداً الانتباه إلى أن تناقص المبالغ يعيد ترتيب أمور المنزل بطريقة تأتي على حساب الاحتياجات الأساسية، فبلوغ الطفل لسن الشباب في حالة البطالة المنتشرة قد تؤدي إلى زيادة في العبء والانكشاف للعائلة. مسألة تزايد الأسعار واختلاف أنماط الاستهلاك يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، خصوصاً وأن هنالك تزايد للأسعار في كل سنة، ومن المهم جداً الالتفات إلى مسألة الدفع المسبق للخدمات والتي قد تحول لانقطاع الخدمات لدى بعض العائلات، المسألة التي قد تنجم في حال تأخرت الحوالة المالية.

من المساعدات إلى التمكين: هل هذا ممكن؟

في المقابلة التي أجريت مع داوود الديك وكيل وزارة التنمية الاجتماعية، أشار إلى أنه من الصعب جداً أن يتحول المستفيد من برنامج التحويلات النقدية إلى برنامج التمكين، وبالرغم من إيمانه بأن هذا التحول يحقق مساراً تنموياً حقيقياً، إلا أن التخوف هو أن تتعرض الأسر التي تستفيد من برنامج التحويلات النقدية إلى انكشاف خلال فترة انتقالها من عائلة متلقية للمساعدة لعائلة منتجة من مشروع تنموي، حيث يحتاج المشروع لفترة زمنية ليصبح قادراً على الإنتاج.[141]

هذا التخوف منطقي في الحقيقة، فإذا لم ينجح المشروع قد تخسر الأسرة الاستفادة من التحويلات النقدية ولن تملك ما يعود عليها من المشروع. بعض المبحوثين أفادوا عن أن قدرتهم الجسدية لا تسمح لهم بالعمل بتاتاً، بالتالي هم لم يطلبوا أو يتوجهوا للحصول على مشروع، والبعض الآخر لا يملك مساحة مناسبة أو حيز ليقيم عليه/فيه مشروع (كأرض للزراعة أو مكان مناسب للخياطة)، لكن في بعض الحالات لا تعرف أساساً أن هنالك إمكانية في انتقالها من برنامج التحويلات النقدية لبرامج التمكين في الوزارة، وهو ما يتطلب من الباحثين الميدانيين في الوزارة أن يكونوا أكثر شفافية في الحديث حول ذلك، وتقييم الحالات (من منهم يستطيع ومن لا يستطيع)، ولا نعني بالشفافية هنا بين أروقة الوزارة، بل الشفافية مع المستفيدين/ات أنفسهم.[142] بالرغم من هذا كله، إلا أن بعض المبحوثين أبدوا عن رغبتهم في إنشاء مشروع تمكيني خاص بهم، كالحصول على كشك بقالة، أو

[141]- من مقابلة داوود الديك، ذكرت سابقاً.

[142]- من المقابلات الميدانية مع المبحوثين

مواكن خياطة تساعد في زيادة الدخل، والبعض الآخر ينتظر النظر في طلبه الذي تقدم به من أجل الحصول على مشروع تمكيني.[143]

الرضا والأماني البسيطة

أفاد جميع المبحوثين أن المساعدات التي يتلقونها من التنمية الاجتماعية غير كافية، إلا أنهم يعتبرون أن هذا أفضل الموجود وبالغالبية يؤمنون أن هذا أكثر ما تستطيع الوزارة تقديمه لهم. ولم يعبر المبحوثين عن طلبات خيالية عند سؤالهم حول الاحتياجات الأخرى التي يرون أنهم بحاجة لها، فالبعض يرى أن زيادة مبلغ 300 شيقل فقط قد يكون كافي، وطلب البعض فقط إعادة النظر فيما يتعلق بالفوط الصحية التي حصل عليها مرة أو مرتين، أو كاميرا وحاسوب محمول لتعليم ابنته، أو إعادة النظر في قسيمة الشراء الشهرية (بقيمة 140 شيقل) إما إرجاعها بعد انقطاعها أو زيادة مبلغها قليلاً لمن يحصل عليها ضمن بند المساعدة، كما وطلب البعض منهم أنه لا يريد شيء سوى سد بعض الديون التي تراكمت عليهم فقط. لكن بالمجمل يوجد إجماع على أن المساعدات النقدية التي يتلقونها لا تكفي.

لا بد من العمل بشكل عبر قطاعي وبمسؤولية كافة مراكز المسؤولية على حماية الفقراء بشكل عام وأفقر الفقراء بالتحديد، فمن وزارة التعليم لوزارة الصحة لوزارة العمل، يجب أن يكون العمل مشتركاً بين الجهات المعنية التي ينخرط عملها في القطاع الاجتماعي الذي يحتاج جهود حثيثة لتفعيل منظومة حماية أقوى تجاهه. خصوصاً في ظل غياب صناديق حماية فلسطينية وغياب لمنظومة حماية اجتماعية فعالة ولقانون ضمان اجتماعي، يسند من خلاله المجتمع بعضه البعض.

[143]- من المقابلات الميدانية مع المبحوثين.

خاتمة

فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية ومساعدة الأفراد للخروج من دائرة الفقر يجب أن تكون مهمة مشتركة بين كافة العاملين في القطاع الاجتماعي (قطاع الصحة، قطاع التعليم، التنمية الاجتماعية ووزارة العمل)، حيث أن العمل لمكافحة الفقر يجب أن يكون بشكل تكاملي بين كافة القطاعات المذكورة. كما أن التنسيق بين المؤسسات الرسمية بكافة مستوياتها (من وزارات إلى لجان زكاة واتحادات) وغير الرسمية يجب أن يكون بمستوى أعلى من حيث مشاركة البيانات والمعلومات ليصبح هنالك شبكة حماية أكبر لأفقر الفقراء، فالأولوية لهم في الحصول على أي نوع من المساعدات.

في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الفلسطينيون نتيجة ممارسات الاحتلال بشكل أساسي ومن ثم غياب لسياسات التشغيل الجيدة والحماية الاجتماعية، تصبح التحديات أمام الفلسطينيين أصعب. بالرغم من وجود تنوع في برامج المساعدات التي تقدم من قبل وزارة التنمية الاجتماعية إلا أنه ما زال هنالك العديد من الفجوات التي يجب معالجتها وسدها.

وبما أن الحكومة الفلسطينية وضعت في أجندة السياسات الوطنية ضمن المحور الثالث (التنمية المستدامة)،[144] وكأولوية سابعة "العدالة الاجتماعية وسيادة القانون" ووضعت الحد من الفقر كأول سياسة في ضوء الأولوية الوطنية، مع مجموعة من السياسات كتوفير الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة والفقيرة، تعزيز وصول المواطنين للعدالة وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والاستثمار بالشباب،[145]تحتاج مراكز المسؤولية إلى إعادة النظر في الموازنة المخصصة لكل حقل في ضمن القطاع الاجتماعي، فإعادة توزيع الموازنة والبحث النوعي في الإنفاق بما يتلاءم مع احتياجات الأفراد، سينعكس إيجابياً على الأفراد الفقراء وغيرهم، ويخرجهم من دوائر الانكشاف الاقتصادي، خصوصاً وأن الاحصائيات تشير إلى أن الطعام يشكل ثلث إنفاق المستهلك الفلسطيني، أي أن

[144]- أجندة السياسات الوطنية 2017-2022، ص32. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3i7v9xY

[145]- المصدر السابق، ص38

الإنفاق على الطعام وهو ما يعتبر احتياج أساسي للإنسان تجاوزته الشعوب ما زال يستنزف الفلسطينيين.[146]

على مراكز المسؤولية إعادة النظر بالإجراءات والآليات للاستحقاق والحصول على الخدمات من خلال الجهات الرسمية وغير الرسمية. كما أن دور القطاع الخاص يجب أن يفعل بشكل أنجع، إذ أن غياب عدالة ضريبية تسلب العائلات الفقيرة من إعادة توزيع الإيرادات الضريبية بشكل أنجع أيضاً.

الفقراء لم يختاروا طريقة عيشهم ولا يمكن القول أن هذا ناجم عن خياراتهم الشخصية، أو لأن حظوظهم كانت سيئة فقط، بل المسألة بالأساس تتعلق بالسياسات الرسمية للحكومات الراعية للأفراد، من حماية اجتماعية لسياسات تشغيل لسياسات صحية وتعليمية. إن الاستثمار الحقيقي في هذه المرحلة في فلسطين المحتلة يجب أن يكون بالأفراد، حيث أن صمود الأفراد وعيشهم بأقل الحقوق وحصولهم على احتياجاتهم الأساسية، هو أهم ما يجب التركيز عليه تحت ظل الاحتلال حتى يبقى للأفراد قدرة على مقارعة الاحتلال لحين زواله.

[146]- من موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. " الاحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة يوم المستهلك الفلسطيني 2019/03/15". انظر/ي الرابط التالي: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3411

التوصيات

من خلال المقابلات التي أجريت مع المختصين في وزارة التنمية الاجتماعية، تبين أن هنالك العديد من الإشكاليات التي تعيق سير عمل برامج الوزارة بشكل عام وبرنامج مكافحة الفقر بشكل خاص، وتتقاطع الإشكاليات التي عبر عنها المختصون في الوزارة مع ما طرحه المستفيدين/ات حول ما يواجهون. وبالرغم من أن ممارسات الاحتلال هي العامل الأساسي في إفقار الفلسطينيين، من مصادرة الثروات الطبيعية وهدم المنشآت الصناعية والزراعية والتجارية، ومصادرة الأراضي، والحصار المفروض على الفلسطينيين بحركتهم وتنقلهم بين المدن، والحصار المفروض على قطاع غزة لأكثر من 10 سنوات، بالإضافة إلى سيطرة الاحتلال على المعابر الرئيسية، وسيطرة الاحتلال على الموارد المالية أيضاً للسلطة الفلسطينية، وقرصنة الاحتلال على أموال المقاصة تحت ذريعة مخصصات الأسرى وأهالي الشهداء، مما يؤدي بشكل أساسي إلى عرقلة فرص إنشاء مشاريع اقتصادية وخلق فرص للعمل. إلا أنه وبالتنقل من العناوين الرئيسية في هذه الدراسة وما بين مخرجات مقابلات المختصين في الوزارة والمستفيدين، ومراجعة العناوين التي عكست ما تقدم به المستفيدين/ات من معلومات، وما بين عدم رضاهم عن الخدمات التي يتلقونها وما تستطيع الحكومة تقديمه لا الوزارة فقط، يمكن الإجماع على الآتي:

- الحماية الاجتماعية ومساعدة الأفراد للخروج من دائرة الفقر بالتحديد يجب أن ينظر إليها على أساس استراتيجي عابر للقطاعات، يجب أن تكون مهمة مشتركة بين كافة العاملين في القطاع الاجتماعي (قطاع الصحة، قطاع التعليم، التنمية الاجتماعية ووزارة العمل)، حيث أن العمل لمكافحة الفقر يجب أن يكون بشكل تكاملي بين كافة القطاعات المذكورة. كما أن التنسيق بين المؤسسات الرسمية بكافة مستوياتها (من وزارات إلى لجان زكاة واتحادات) وغير الرسمية يجب أن يكون بمستوى أعلى من حيث مشاركة البيانات والمعلومات ليصبح هنالك شبكة حماية أكبر لأفقر الفقراء، فالأولوية لهم في الحصول على أي نوع من المساعدات.
- في ظل غياب شبكات الحماية الاجتماعية، وفي ظل ارتهان المساعدات والأوضاع الاقتصادية وتمويل الممولين من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وفقاً للمناخ السياسي، تعود للواجهة

أهمية النظر في الضمان الاجتماعي كوسيلة لتحقيق الحماية الاجتماعية للأفراد الأكثر تهميشاً، وهو ما تحاول وزارة التنمية الاجتماعية سد فجوة غيابه حتى اللحظة، أو على الأقل استحداث صناديق تمويلية وفقاً للشرائح الضريبية لإسناد الفقراء تضاف لما تقدمه وزارة التنمية الاجتماعية. لذا لا بد من إعادة النظر بضرورة وجود نظام ضمان اجتماعي شامل يبنى على أساس الحقوق.

- في تقاسم المسؤوليات، لا بد لنا من الإشارة إلى أن ذلك أيضاً يحتاج لإعادة النظر بمخصصات كل قطاع من الموازنة العامة، والعمل على زيادة الموازنات المخصصة لمراكز المسؤولية التي تقدم الخدمات بشكل مباشر للفقراء (اعتماد وتفعيل الضريبة التصاعدية).
- يجب العمل على الانتقال من التركيز على برامج المساعدات الاجتماعية إلى برامج الخدمات الاجتماعية، ويجب التحول تدريجياً من الاحتياج إلى الإنتاج وذلك من خلال الانتقال من المساعدات النقدية إلى التمكين.
- ما زالت مسألة غياب العدالة الضريبية عائقاً أمام تحسين أوضاع الأفراد، فالشركات الكبرى التي يقتطع منها ضرائب لا تتناسب مع حجم أرباحها، تؤدي لوجود فجوة كبيرة فيما يتعلق بالإنفاق على احتياجات الأفراد في المجتمع، وتؤدي لجمود في تحقيق الخطط الاستراتيجية والسياسات المنصوص عليها.
- من خلال مراجعة الأدبيات، أشارت ورقة أصدرها مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية إلى أنه وبعد جائحة كورونا، سيتراجع نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي بالمتوسط بحوالي 500 دولار، مما يعني مفاقمة نسبة الفقر وزيادة في أعداد الفقراء، كما أشارت الدراسة إلى أن عمال القطاع الخاص هم الأكثر عرضة للتضرر وعدم التعويض، بسب التعطل القسري عن العمل وخسارة الوظائف ومصدر الرزق، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الأسر الفقيرة إلى 30٪ في الضفة الغربية و إلى 64٪ في قطاع غزة.[147] هذا وسيخسر العاملون في الداخل المحتل يومياً حوالي 33 مليون شيقل فيما سيخسر العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة في

[147]- سمارة، أشرف. "الخسائر والخاسرون جراء أزمة كورونا في الأراضي الفلسطينية". فلسطين: رام الله، مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد). حزيران 2020، ص4. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/341pUM6

القطاع غير المنظم يومياً حوالي 27 مليون شيقل، وهي خسائر لن تعوض في الغالب.[148] هذه كارثة على مستوى الأوضاع المعيشية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحتاج لتدخلات سريعة، وهي دليل على أن الانكشاف وارد جداً للعديد من العائلات مع أول حالة طوارئ، مما يعزز ضرورة علاج الإشكاليات بسياسات عبر قطاعية لا مرحلية فقط.

- لا يكفي فقط توفير النقد من أجل القضاء على الفقر أو مساعدة الفقراء، فالسيولة المالية هي للحصول على الخدمات، لكن إذا كانت الخدمات المقدمة للفقراء بذات السعر الذي يحصل عليه المقتدرون، تغيب العدالة الاجتماعية هنا أيضاً، وهذه المسألة في غاية الأهمية ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، لا يمكن أن نمكن الفقراء طالما السلع والخدمات التي تقدم لهم هي بذات الأسعار التي تقدم لباقي فئات المجتمع.
- لمعالجة إشكاليات الوصول إلى الأفراد الذين يعيشون أوضاعاً اقتصادية صعبة في ظل قلة الكادر التابع للوزارة، لا بد من زيادة عدد كادر وزارة التنمية الاجتماعية، ولحين تحقيق ذلك، قد تقوم مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في الميدان والتي تتقاطع مع الوزارة في تحقيق الحماية الاجتماعية للأفراد، في المساهمة في بناء قاعدة بيانات أوسع من التي لدى الوزارة، وهو ما أكد عليه المختصون في وزارة التنمية الاجتماعية.
- أحد الأسباب الأساسية التي تدفع الأفراد للانكشاف هو المرض المزمن، حيث أن العوائل التي يتعرض معيلها الأساسي لانتكاسة صحية توقفه عن العمل، تصبح تحت خط الفقر في كثير من الأحيان، وهو ما يعني أن الرعاية الصحية لهؤلاء يجب أن تكون أولوية، ولا يكفي الحصول على تأمين صحي لتغطية ذلك، الأساس أن تكون الخدمات متوفرة في سلة خدمات هذا التأمين الصحي، حتى تصبح على الأقل الأسرة غير مستنزفة في تكاليف العلاج الذي قد يتيح ولو بفرصة ضئيلة عودة المريض إلى العمل في يوم ما.
- يجب أن تفتح الأبواب على مصراعيها لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، فإذا كانت الإعاقة هي أحد أسباب تراجع الأوضاع الاقتصادية للأسر، فلا بد من البحث بجهود حثيثة عبر المؤسسات الحكومية والأهلية عن فرص تمكين اقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة، وتأهيل مهني لهم،

[148]- المصدر السابق، نفس الصفحة.

ليخفف ذلك عن الأعباء الاقتصادية على العوائل، كما أن من حقهم الحصول على تأمين صحي مجاني ومن حقهم أيضاً الحصول على حصة من التحويلات نقدية تعيلهم بغض النظر عن وجود عاملين في أسرهم. هذا ويجب زيادة دور الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة لرعايتهم لتتاح الفرصة للأهالي المنشغلين برعاية أبنائهم من ذوي الإعاقة من أجل البحث عن فرص عمل أو السعي لتحسين أوضاعهم الاقتصادية.

- الاستثمار في الأطفال الفقراء من خلال التعليم يتيح لهم فرصاً كبيرة للخروج من دائرة الفقر، لهم ولأهاليهم، والاستثمار في التعليم يعني من المراحل الدنيا وصولاً للشهادات العليا، ولا يعني الاستثمار في التعليم الإعفاء من الرسوم المدرسية فقط، بل المساهمة في الرسوم الجامعية وتحسين جودة حياة الطالب كي لا يشعر بالفجوات بينه وبين الطلبة. هنا تقع مسؤولية أيضاً على وزارة التربية والتعليم ولا تقع المسؤولية فقط على وزارة التنمية الاجتماعية، حيث أنه إذا ما كان هنالك فرصة للطلبة للحصول على قروض من "صندوق إقراض الطالب" يجب على مراكز المسؤولية توضيح ذلك للجميع وكشفه للعائلات الفقيرة ليتسنى لهم الاستفادة من ذلك.
- على وزارة العمل أن تتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية في إبداء الأولوية في التشغيل وإيجاد فرص العمل للشباب من العائلات الفقيرة، حتى تتاح لهم الفرصة لكي يقوموا بمساندة أهاليهم ومساعدتهم للخروج من دائرة الفقر.
- على الحكومة الفلسطينية إعادة النظر بالمبالغ المحولة للعائلات الفقيرة، فالمبالغ منذ سنوات لم تتغير، مع العلم أن السلع والخدمات تتزايد أسعارها، لذا لا بد من إعادة النظر في المبالغ المخصصة وفقاً للتضخم الاقتصادي الحاصل، ولا بد من الحرص على انتظام الدفعات في مواعيدها.
- لا بد من التركيز على تفعيل عمل البوابة الموحدة لضمان تشارك البيانات حول الفقراء لتكون الاستفادة سريعة ومضمونة.

المصادر والمراجع

- الأمم المتحدة. "السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بصحة: القضاء على الفقر". انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3m2uzVC
- أجندة السياسات الوطنية 2017-2022. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3i7v9xY
- أهداف التنمية المستدامة 2030 التي تتبناها الأمم المتحدة: https://bit.ly/39tcbig
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان 11 تموز 2020". انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/354V84b
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين 2017". حزيران/يونيو 2020. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/31bKjw0
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأولية لمسح القوى العاملة، دورة الربع الأول (كانون ثاني – آذار 2020)". انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3j3rYYb
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يعلن نتائج مسح القوى العاملة، دورة الربع الثاني (نيسان – حزيران 2020): أثر جائحة كورونا على سوق العمل". انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3463cCx
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. " الاحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة يوم المستهلك الفلسطيني 15 آذار 2020". انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/38omsfs
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "معجم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز 2019"
- التعليق العام رقم 12 (1999) – الحق في الغذاء الكافي: المادة (11) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. للاطلاع على التعليق الكامل يرجى زيارة الرابط التالي: https://bit.ly/3h6ipr1
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، تاريخ بدء النفاذ: 3 كانون الثاني/يناير 1976، وفقا للمادة 27.
- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان – ديوان المظالم. "الحماية الاجتماعية: برنامج المساعدات النقدية في وزارة الشؤون الاجتماعية". رام الله: فلسطين، 2015.
- الرياحي، إياد وفراس جابر. "منظومة الحماية الاجتماعية". رام الله - فلسطين: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)، 2014. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3kcfizz
- المادة (10) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3lZEFW0
- المادة (25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3dEBuzY

- المادة (9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. انظر/ي الرابط التالي:https://bit.ly/2II3jvT
- المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية 'مفتاح'. "تقرير الإنفاق الفعلي على مراكز المسؤولية ذات العلاقة بالقطاع الاجتماعي خلال العام 2019". رام الله: فلسطين. 2020.
- المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية 'مفتاح' بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية. "موازنة المواطن 2018 - وزارة التنمية الاجتماعية". رام الله: فلسطين. 2018
- المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح). "ورقة حقائق: موازنة وزارة التنمية الاجتماعية ومخصصات الفقراء". رام الله: فلسطين. حزيران 2018.
- المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية 'مفتاح' بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية. "موازنة المواطن 2017 - وزارة التنمية الاجتماعية". رام الله: فلسطين. 2017
- سمارة، أشرف. "الخسائر والخاسرون جراء أزمة كورونا في الأراضي الفلسطينية". فلسطين: رام الله، مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد). حزيران 2020. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/341pUM6
- ديوان الفتوى والتشريع. "الوقائع الفلسطينية – الجريدة الرسمية". رام الله: فلسطين، العدد 154. نشرت في 24 نيسان 2019. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3hII2Ez
- ديوان الفتوى والتشريع. "الوقائع الفلسطينية – الجريدة الرسمية". رام الله: فلسطين، العدد 166. نشرت في 20 نيسان 2020. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3j7y5vc
- عفانة، مؤيد. "ورقة حقائق وأرقام حول موازنة وزارة التنمية الاجتماعية ومخصصات الفقراء". رام الله – فلسطين: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية 'مفتاح'. حزيران 2018.
- موقع الأمم المتحدة. "القضاء على الفقر". أنظر\ي الرابط التالي: https://bit.ly/2WG4vn3
- موقع البنك الدولي. "الفقر". أنظر\ي الرابط التالي: https://bit.ly/38qwtZD
- موقع مجلس الوزراء. "الحكومات الفلسطينية – أرشيف". انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3fqzAlP
- موقع صحيفة الاقتصادي. "بسبب كورونا.. 100 ألف أسرة فقيرة جديدة في فلسطين". نشر في تاريخ 19 نيسان 2020، انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/30KLXDX
- موقع صحيفة الاقتصادي. "بسبب كورونا.. 100 ألف أسرة فقيرة جديدة في فلسطين". نشر في تاريخ 19 نيسان 2020، انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/30KLXDX
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة. "انعدام الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة: 1.3 مليون فلسطيني في قطاع غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي". نشر في تاريخ 14 ديسمبر 2018. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3f2dmpS
- وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية. "تحديث استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2021-2023". ص35، غير منشورة.

- وزارة التنمية الاجتماعية. "استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2017-2022". رام الله: فلسطين، شباط 2017.
- وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية. "وزارة التنمية الاجتماعية: الرسالة". انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/31fNNwW
- وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية. "مكافحة الفقر: برنامج المساعدات الطارئة". انظر/ي الرابط التالي:https://bit.ly/336Qgwi
- وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية – الإدارة العامة للموازنة. "قانون الموازنة العامة: السنة المالية 2018".
- وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية. "مكافحة الفقر: برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة". انظر/ي الرابط التالي:https://bit.ly/2P0qMIA
- وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية. "مكافحة الفقر: برنامج التحويلات النقدية". انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/303k8rb
- وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية – الإدارة العامة للموازنة. "قانون الموازنة العامة: السنة المالية 2017".
- وزارة التنمية الاجتماعية. "البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية: استراتيجية التحويلات النقدية". رام الله: فلسطين. نيسان 2010.
- ILO. “World Social Protection Report 2017-19: Universal Social Protection to achieve the Sustainable Development Goals”. 2017. Check the following link: https://bit.ly/3w3ube5
- UN – Department of Economic and Social Affairs. “Social Inclusion”. Check the following link: https://bit.ly/3m4RYFM
- UNDP & Oxford Poverty and Human Development initiative. “Charting Pathways out of multidimensional poverty: Achieving the SDGs”. 2020. Please check the following link: https://bit.ly/3nSAA7D
- UNRISD. “Social development in an uncertain world: Research Agenda 2010-2014”. March 2011. Check the following link: https://bit.ly/3suTYJV
- UN. “Social Protection and Social Progress”. 2018. Check the link: https://bit.ly/3w4xHEO
- OCHA. “Occupied Palestinian territory 2020 (part of 2018-2020 HRP) (Humanitarian response plan)”. Check the link: https://bit.ly/2T5cCI9

المقابلات الميدانية

- مقابلة داوود الديك – وكيل وزارة في وزارة التنمية الاجتماعية. أجريت المقابلة في تاريخ 02 أيلول 2020.
- مقابلة هنادي براهمة - مديرة دائرة الموازنة في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية. أجريت المقابلة في تاريخ 02 أيلول 2020
- مقابلة أيمن صوالحة – مدير عام التخطيط والتطوير في وزارة التنمية الاجتماعية. أجريت المقابلة في تاريخ 02 أيلول 2020
- مقابلة أنور حمام – وكيل وزارة في وزارة التنمية الاجتماعية. أجريت معه مقابلة استكشافية/استطلاعية في تاريخ 27 سبتمبر 2020.
- مقابلة مع مستفيد رقم (1) في محافظة الخليل – أجريت في تاريخ 09 تشرين ثاني 2020
- مقابلة مع مستفيد رقم (2) في محافظة الخليل – أجريت في تاريخ 09 تشرين ثاني 2020
- مقابلة مع مستفيد رقم (3) في محافظة الخليل – أجريت في تاريخ 10 تشرين ثاني 2020
- مقابلة مع مستفيد رقم (4) في محافظة الخليل – أجريت في تاريخ 10 تشرين ثاني 2020
- مقابلة مع مستفيد رقم (5) في محافظة رام الله – أجريت في تاريخ 16 تشرين ثاني 2020
- مقابلة مع مستفيد رقم (6) في محافظة رام الله – أجريت في تاريخ 16 تشرين ثاني 2020
- مقابلة مع مستفيد رقم (7) في محافظة بيت لحم – أجريت في تاريخ 11 تشرين ثاني 2020
- مقابلة مع مستفيد رقم (8) في محافظة بيت لحم – أجريت في تاريخ 11 تشرين ثاني 2020
- مقابلة مع مستفيد رقم (9) في محافظة بيت لحم – أجريت في تاريخ 11 تشرين ثاني 2020
- مقابلة مع مستفيد رقم (10) في محافظة طوباس – أجريت في تاريخ 12 تشرين ثاني 2020
- مقابلة مع مستفيد رقم (11) في محافظة طولكرم – أجريت في تاريخ 15 تشرين ثمي 2020
- مقابلة مع مستفيد رقم (12) في محافظة نابلس – أجريت في تاريخ 09 تشرين ثاني 2020
- مقابلة مع مستفيد رقم (13) في محافظة نابلس – أجريت في تاريخ 09 تشرين ثاني 2020